المسائل الكبير والصغير لأبي الحسن الأخفش وأثرهما في النحاة

د. عبدالله بن محمد بن جارالله النغيمشي
قسم اللغة العربية وآدابها- كلية بجامعة القصيم

المسائل الكبير والصغير لأبي الحسن الأخفش وأثرهما في النحاة

عبدالله بن محمد بن جارالله النغيمشي
قسم اللغة العربية وآدابها- كلية بجامعة القصيم

ملخص البحث:

تعد العناية بتراث الأمة والحفاظ عليه من أجل الأعمال النافعة القيمة، وقد استعنت بالله وبدأت منذ فترة ليست بالقصيرة أركز – من خلال كتب اللغة المختلفة – على مسائل ونصوص تتعلق بكتابين مفقودين من أهم كتب أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، هما: كتاب المسائل الكبير، وكتاب المسائل الصغير، فجمعت عدداً جيداً من نصوص ومسائل الكتابين، ثم عملت عليها هذه الدراسة التي أسعى من خلالها إلى رسم صورة لهذين الكتابين منتزعة من مقولات النحويين فيهما، ومنقولاتهم عنهما، وإلى بيان الأثر الذي خلفه الكتابان في النحويين مما صرحوا به، وساقوه على أنه من كلام الأخفش أو نقله في أحد الكتابين.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه. أما بعد:

فإن العناية بتراث الأمة والحفاظ عليه من أجل الأعمال النافعة القيمة، وقد استعنت بالله وبدأت منذ فترة ليست بالقصيرة أركز - من خلال كتب اللغة المختلفة - على مسائل ونصوص تتعلق بكتابين مفقودين من أهم كتب أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، هما: كتاب المسائل الكبير، وكتاب المسائل الصغير، فجمعت عددًا جيدًا من نصوص ومسائل الكتابين، ثم عملت عليها هذه الدراسة التي أسعى من خلالها إلى رسم صورة لهذين الكتابين منتزعة من مقولات النحويين فيهما، ومنقولاتهم عنهما، وإلى بيان الأثر الذي خلفه الكتابان في النحويين مما صرحوا به، وساقوه على أنه من كلام الأخفش أو نقله في أحد الكتابين.

وتأتي أهمية هذا البحث من عدة أمور، منها:

١- ارتباط الكتابين بعلم شامخ من أعلام النحو في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الهجري، هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، الذي وُصفَ بأنه أبرع من أخذ عن سيبويه، وأنه الطريق الوحيدة إلى كتابه، فهو مدين للبصريين بروايته لكتاب سيبويه، وللكوفيين الذين خصهم باثنين من أهم مؤلفاته، هما: ((معاني القرآن))، و ((كتاب المسائل الكبير)).

٢- كون الكتابين من أقدم الكتب المؤلفة في النحو - بعد كتاب سيبويه - واشتمالهما على مجموعة من المسائل المهمة في الدراسات النحوية كانت ولا تزال موضع نقاش بين علماء العربية.

٣- الأثر الكبير الذي خلَّفه الكتابان في كثير من علماء العربية، البصريين، والكوفيين والبغداديين وغيرهم من أهل المدارس النحوية المتعاقبة، واعتماد كثير من هؤلاء العلماء على هذين الكتابين في كتبهم، مما يدل على مكانة الكتابين، وأهميتهما في نظر العلماء والدارسين.

٤-خدمة الدارسين والمهتمين في علمي النحو والصرف من خلال جمع ما تفرق من نصوص نحوية نُسبت في كثير من كتب التراث اللغوي إلى أحد كتابي ((المسائل)) لأبي الحسن الأخفش ودراسة أثر تلك النصوص على من جاء بعد أبي الحسن من النحويين.

وقد كتبت عن الأخفش دراسات عدة ما بين رسائل علمية، وبحوث، وكتب، ومن تلك الدراسات منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية للدكتور عبدالأمير الورد، ومنهج الأخفش الأوسط في إعراب القرآن للدكتور أحمد الخراط، ومنهج الأخفش الأوسط في معاني القرآن للدكتور جمال مخيمر، وخلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه للدكتورة هدى جنهويتشي والأخفش الأوسط أمقلد هو أم مجدد للدكتور عبدالكريم الأسعد، وغيرها من الدراسات، ودراستي تلك بعيدة عن تلك الدراسات فهي تتناول دراسة كتابي الأخفش الكبير والصغير وبيان أثرهما على النحاة، فالدراسة منصبة على الكتابين لا على الشخصية، ولهذا يمكن لي أن أقول إن عملي في هذا البحث عمل جديد لم أسبق إليه.

ويتضمن هذا البحث الذي سميته: المسائل الكبير والصغير لأبي الحسن الأخفش وأثرهما في النحاة .

بعد المقدمة، تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.

التمهيد وفيه تحدثت عن اسم أبي الحسن، وكنيته، ولقبه، ونسبه، ومولده، ونشأته وبعض صفاته، وشيوخه، وتلامذته، ومكانته، وأمانته، وآثاره العلمية، ووفاته.

الفصل الأول: وتحدثت فيه عن كتابي ((المسائل الكبير)) و((المسائل الصغير))، وقد اشتمل هذا الفصل على عدة مباحث، هي:

- توثيق عنواني الكتابين ونسبتهما إلى الأخفش.
- سبب تأليفهما.
- مادتهما العلمية وأسلوب أبي الحسن فيهما.
- مكانتهما.

الفصل الثاني: وتحدثت فيه عن أثر كتابي المسائل الكبير والصغير لأبي الحسن الأخفش في النحويين (من خلال النصوص المنقولة عنهما والمسائل المنسوبة إليهما)، واشتمل هذا الفصل على المباحث التالية:

- اعتماد النحويين على الكتابين في إثبات بعض الشواهد أو اللغات.
- اعتمادهم عليهما في نقل بعض مذاهب العرب.
- اعتمادهم عليهما في توجيه بعض ما ورد عن العرب.

- اعتمادهم عليهما في تصحيح بعض الشواهد.
- اعتمادهم عليهما في نفي شيء ما عن العرب.
- نقل أمثلتهما واعتمادها.
- الاستدراك على أمثلتهما.
- اعتمادهم عليهما في نقل آراء بعض النحويين.
- اعتمادهم عليهما في إثبات آراء لأبي الحسن مخالفة لما نُسب إليه.
- إيراد تعليلات الأخفش في أحد كتابي المسائل واعتمادها.
- اللجوء إلى أحد كتابي المسائل لحسم الخلاف في بعض القضايا النحوية.
- شرح كلام الأخفش في كتاب المسائل.

الفصل الثالث: وفيه تحدثت عن موقف النحويين من آراء الأخفش في كتابي المسائل واشتمل هذا الفصل على مبحثين، هما:

- موافقة الأخفش في بعض آرائه.
- مخالفة الأخفش في بعض آرائه.

ثم ختمت البحث بخاتمة موجزة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وأتبعتها بذكر قائمة بأسماء المصادر والمراجع التي أفدت منها.

التمهيد: أبو الحسن الأخفش: حياته وآثاره ((بإيجاز)):

اسمه وكنيته ولقبه ونسبه:

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري[1]. كان مولى لبني مجاشع بن دارم، بطن من تميم، من أهل ((بلخ))[2]، عرف في عصره بالأخفش الصغير، لأن الأخفش الكبير هو أبو الخطاب عبدالحميد بن عبدالمجيد (١٧٧هـ) شيخ سيبويه، فلما ظهر علي بن سليمان (٣١٥هـ) لقب بالأخفش أيضًا، فصار هو الصغير، وقيل عن سعيد بن مسعدة: الأخفش الأوسط، وقد تعارف الباحثون على أن لقب ((الأخفش)) إذا أطلق انصرف إلى الأوسط، لأنه أشهرهم، قال البغدادي (١٠٩٣هـ) بعد أن ذكر الأخافش الثلاثة: ((... والأخفش المتوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة.... وهو المراد إذا أطلق في كتب النحو[3])).

مولده ونشأته وبعض صفاته:

لم تذكر المصادر مكان ولادة أبي الحسن ولا تاريخها، أما مكانها فمن المرجح أنه ولد في ((بلخ))، وهي المدينة التي ينسب إليها أحيانًا، فيقال: البلخي، وأما تاريخها فيمكن تقديره ببداية العقد الرابع من القرن الثاني الهجري، وذلك أنه كان أسن من سيبويه[4]، وسيبويه قد ثبت أخذه عن عيسى بن عمر، وعيسى بن عمر توفي سنة ١٤٩هـ، ولا يمكن لسيبويه أن يأخذ عن عيسى إلا وهو يعقل، ولا يعقل حتى يكون بالغًا[5]، ولهذا السبب رجح ياقوت (٦٢٦هـ) أن عمر سيبويه عند وفاته كان فوق الأربعين، وليس ثلاثًا وثلاثين كما يذكره بعض المترجمين له[6].

وقد ورد أبو الحسن البصرة فسكنها، وتتلمذ لكثير من علمائها ممن سيرد ذكر بعضهم عند الحديث عن شيوخه، ودخل بغداد وأقام بها مدة، وروى وصنف بها[7]، ثم

---

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٧٢، وأخبار النحويين للسيرافي ٧٢، والفهرست ٧٥، ونزهة الألباء ١٠٧، وإنباه الرواة ٢/٣٦، ووفيات الأعيان ٢/٣٨٠، وإشارة التعيين ١٣١.

(٢) مدينة مشهورة بخراسان. ينظر: معجم البلدان ١/٥٦٨ ((بلخ)).

(٣) حاشية على شرح بانت سعاد ٢/٣٧٠.

(٤) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٦٧، والفهرست ٧٥، وإشارة التعيين ١٣١، وإنباه الرواة ٢/٤٠.

(٥) ينظر: معجم الأدباء ٥/٢١٢٣.

(٦) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٧٢، وأخبار النحويين البصريين ٦٤، ونزهة الألباء ٥٨.

(٧) ينظر: البغية ١/٥٩٠.

انتقل إلى الري ومات هناك[1]، وتذكر كتب التراجم من صفاته أنه كان أجلع[2]، والأجلع الذي لا تنضم شفتاه على أسنانه، وأنه كان من أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل[3]، وأنه كان جريئًا في الحق حريصًا على النصح، عاجزًا عن تحمل الخطأ، ولو أدى ذلك إلى إلحاق الضرر به[4]، وأنه أول من أملى غريب كل بيت من الشعر تحته، وكان يقال له: الأخفش الراوية[5]، وأنه كان متصفًا بالأمانة العلمية، وقد أثنى على أمانته عدد من العلماء الأجلاء، منهم أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ) الذي قال: ((يَكاد يُعرف صدق أبي الحسن ضرورة، وذلك أنه كان مع الخليل في بلد واحد فلم يحكِ عنه حرفًا واحدًا[6]))، وابن جني (٣٩٢هـ) الذي وصفه في سر الصناعة[7]بالأمانة وسعة الرواية، وابن إياز (٦٨١هـ) الذي قال معللاً لترجيحه إحدى الروايات: ((لأن الأخفش حكاه، وحسبك به ثقة)) وأبو حيان (٧٤٥هـ) الذي جعل ما يقوله الأخفش بمنزلة ما يرويه، فقال في التذييل والتكميل[8]: ((كلام الأخفش وحده كالنقل عن العرب، فلا ينبغي أن يتعدى))، وعدَّه الأزهري (٣٧٠هـ) في تهذيب اللغة[9]ضمن العلماء الموصوفين بالصدق في الرواية، والمعرفة الثاقبة، وحفظ الشعر، وجعله من ضمن من اعتمد عليهم فيما جمعه من كتابه.

عقيدته:

اتفقت أقوال المترجمين للأخفش على أنه كان معتزلي المذهب[10]، غير أن تلك العقيدة لم تظهر في أي نص من النصوص المنسوبة إلى كتابيه المسائل الكبير والصغير، وإن كانت ظهرت في كتابه معاني القرآن ظهورًا واضحًا في توجيهه لبعض الآيات بما يناسب عقيدته.

---

(١) ينظر: المزهر ٢/٤٠٣-٤٠٤.

(٢) ينظر: إشارة التعيين ١٣١، وشذرات الذهب ٢/٣٦.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ٢/٣٩، والبلغة ١/٥٩٠.

(٤) ينظر: مجالس العلماء ٥٤-٥٥، وإنباه الرواة ٢/٤٣.

(٥) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٧٤، وإنباه الرواة ٢/٣٩.

(٦) الخصائص ٣/٣١١.

(٧) ٣٦٣/١.

(٨) ١٠٨/٨.

(٩) ١١/١-١٢.

(١٠) ينظر: مراتب النحويين ٦٨، وطبقات النحويين واللغويين ٧٤، والمزهر ٢/٤٠٥.

شيوخه:

يعد سيبويه أبرز من أخذ عنهم أبو الحسن الأخفش، فقد لازمه، وأخذ عنه النحو، وروى عنه كتابه، بل هو الطريق الوحيدة إليه، إذ لا يعرف أحد قرأه على سيبويه، أو قرأه سيبويه عليه[1]، ويروى عنه أنه كان يقول: ((ما وضع سيبويه في كتابه شيئًا إلا وعرضه علي...[2])) وقد نصت المصادر على أنه لقي من لقي سيبويه من العلماء، لأنه كان أكبر سنًا منه، ونصت كذلك على أنه لم يأخذ عن الخليل[3]، وممن لقيه سيبويه من العلماء غير الخليل:

١. عيسى بن عمر الثقفي (١٤٩هـ).
٢. الأخفش الأكبر عبدالحميد بن عبدالمجيد (١٧٧هـ).
٣. يونس بن حبيب البصري (١٨٣هـ).
٤. أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت (٢١٥هـ).

وتذكر بعض كتب الطبقات والتراجم أن أبا الحسن اتصل بأبي مالك النميري عمرو ابن كركرة وحماد بن الزبرقان، وروى عنهما[4].

تلامذته:

تخرج على يد أبي الحسن الأخفش العديد من العلماء، من أشهرهم:

١- أبو عُمَر صَالح بن إِسْحَاقَ الجرمي (٢٢٥هـ)[5].
٢- أبو محمد عبدالله بن محمد التوزي (٢٣٠هـ)[6].
٣- أبو عثمان بكر بن محمد المازني (٢٤٧هـ)[7].
٤- أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي (٢٤٩هـ)[8].
٥- أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (٢٥٠هـ)[9].

---

(١) ينظر: أخبار النحويين البصريين ٦٤، والفهرست ٧٥، ونزهة الألباء ١٠٨.
(٢) طبقات النحويين واللغويين ٦٧، وشذرات الذهب ٣٦/٢.
(٣) ينظر: أخبار النحويين البصريين ٦٧، وإنباه الرواة ٣٩/٢.
(٤) ينظر: إنباه الرواة ٤٠/٢-٤١.
(٥) ينظر: ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٧٤، والبغية ٨/٢.
(٦) ينظر: أخبار النحويين البصريين ٩٥.
(٧) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٨٧، وأخبار النحويين البصريين ٨٥.
(٨) ينظر: مراتب النحويين ١٣٧.
(٩) ينظر: وفيات الأعيان ٤٣٠/٢.

٦- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ)[١].

٧- أبو الفضل العباس بن الفرج الرياشي (٢٥٧هـ)[٢].

٨- أبو جعفر أحمد بن محمد اليزيدي (٢٦٠هـ)[٣].

مكانته العلمية:

يعد الأخفش واحدًا من أعلام مدرسة البصرة المقدمين، وأكبر أئمتها بعد سيبويه، وقد وصفه بعض من يعرفه بأنه إمام العربية، وأنه من أكابر أئمة البصريين[٤]، وأنه أبرع أصحاب سيبويه وأحفظهم[٥]، ووصفه الفراء بأنه سيد أهل اللغة، وسيد أهل العربية[٦]، وقال عنه الكسائي: لم يكن في البصريين أعلم من الأخفش[٧]، ولما علم الفراء بعزم الأخفش على الخروج إلى الري، قال: ((أما إنه إن كان خرج فقد خرج معه النحو كله، والعلم بأصوله وفروعه[٨])) وكان ثعلب – الذي وصف بأنه قليل الشهادة لأحد بالحذق في العلم[٩]– يفضل الأخفش ويقول: ((هو أوسع الناس علمًا[١٠]))، ويكفي في الدلالة على مكانة الأخفش العلمية شهادة سيبويه، فقد كان لا يضع في كتابه شيئًا إلا عرضه على أبي الحسن[١١]، ولما مات سيبويه كان أبو الحسن هو الطريق الوحيدة إلى كتابه، فالكتاب لم يرو من طريق غير طريق الأخفش سعيد بن مسعدة[١٢].

آثاره العلمية:

صنف الأخفش كتبًا كثيرة في اللغة والنحو والعروض والقوافي، وله في كل فن منها مذاهب مشهورة، وأقوال مذكورة عند علماء العربية، ولم يصلنا من تلك المؤلفات

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ٥/٢١٠١.

(٢) ينظر: إنباه الرواة ٢/٣٦٧، والبغية ٢/٢٧.

(٣) قرأ عليه كتاب معاني القرآن. ينظر: مقدمة معاني القرآن للأخفش ١٥-١٦ ((تحقيق د. عبدالأمير الورد)).

(٤) ينظر: نزهة الألباء ١٠٧، وشذرات الذهب ٢/٣٦.

(٥) ينظر : أخبار النحويين البصريين ٦٦، والبلغة ٨٣، والبغية ١/٥٩٠.

(٦) ينظر: وفيات الأعيان ٢/٣٨١.

(٧) ينظر: مراتب النحويين ٦٨.

(٨) المزهر: ٢/٤٠٤.

(٩) ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٤٥٢ في ترجمة محمد بن جرير الطبري.

(١٠) ينظر : أخبار النحويين البصريين ٦٦، ونزهة الألباء ١٠٨.

(١١) ينظر: مراتب النحويين ١١٢، وطبقات النحويين واللغويين ٦٧.

(١٢) ينظر: نزهة الألباء ١٠٨.

إلا ثلاثة، وجميعها حقق وطبع، وهي: معاني القرآن[1]، وكتاب العروض[2]، وكتاب القوافي[3]، أما كتبه التي لم تصل إلينا ولم يشر إلى وجودها أحد، وإنما هي في عداد الكتب المفقودة، فهي: كتاب المسائل الصغير وكتاب المسائل الكبير، وكتاب الأوسط في النحو، وكتاب المقاييس في النحو، وكتاب الاشتقاق، وكتاب وقف التمام، وكتاب الأصوات، وكتاب الملوك، وكتاب صفات الغنم وألوانها وعلاجها وأسنانها[4]، وكتاب التصريف[5]، وشرح كتاب النوادر لأبي زيد[6]، وكتاب الواحد والجمع في القرآن[7]، وحواش على كتاب سيبويه[8]، وكتاب الأربعة[9]، وكتاب في أبيات المعاني، سماه ((المعاياة))[10].

وفاته:

اختلف في سنة وفاة أبي الحسن الأخفش – رحمه الله – فقيل: سنة ٢١٠هـ[11]، وقيل: سنة ٢١١هـ[12]، وقيل: سنة ٢١٥هـ[13]، وقيل: سنة ٢٢١هـ[14].

* * *

(١) خرج بثلاثة تحقيقات، أحدها للدكتور فائز فارس، ونشر عام ١٤٠٠هـ، والثاني للدكتور عبدالأمير الورد، ونشر عام ١٤٠٥هـ، والثالث للدكتورة هدى قراعة، ونشر عام ١٤١١هـ.

(٢) خرج بتحقيقين، أحدهما للدكتور أحمد محمد عبدالدايم، والثاني للدكتور سيد البحراوي.

(٣) حققه الدكتور عزة حسن، ١٩٧٠م. وأعاد تحقيقه ونشره أحمد راتب النفاخ، ١٩٧٤م.

(٤) ينظر: الفهرست ٧٥، وإنباه الرواة ٤٢/٢، وإشارة التعيين ١٣٢، ووفيات الأعيان ٣٨٠/٢، والوافي في الوفيات ٢٦٠/١٥.

(٥) ينظر: إنباه الرواة ٤٢/٢، ونقل عنه ابن جني في سر الصناعة ٧٥٠/٢.٧٥١، وتهذيب التذكرة ١٩٩ (مخطوط).

(٦) ينظر: تهذيب اللغة٣٣/١،وإنباه الرواة ١٤٤/١،وعده البغدادي في مقدمة الخزانة٢٣/١من مصادره ونقل عنه في ثلاثين موضعًا.

(٧) ينظر: المزهر ١٤٢/٢، والهمع ٨٨/١.

(٨) ينظر: إشارة التعيين ٢٤٤.

(٩) ينظر: إيضاح المكنون ٢٦٥/٢.

(١٠) ينظر: حاشية على شرح بانت سعاد ٣٠٣/١، ووصفه البغدادي بأنه جيد، وذكر أنه عنده.

(١١) ينظر: الوافي في الوفيات ٢٦٠/١٥.

(١٢) ينظر: إنباه الرواة ٤١/٢.

(١٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، والفهرست ٧٥ ٧٤.

(١٤) ينظر: البغية ٥٩١/١.

الفصل الأول: كتابا المسائل: الكبير والصغير:

توثيق عنواني الكتابين ونسبتهما إلى الأخفش:

عنوان الكتاب هو اسمه الذي يعرف به، ويميزه عن غيره، وقد ورد كتابا ((المسائل)) للأخفش في جميع كتب التراجم والطبقات التي ترجمت لأبي الحسن بعنوان ((كتاب المسائل الكبير))، و((كتاب المسائل الصغير))، وكذلك وردا بهذين الاسمين عند كل من ذكرهما من أصحاب الكتب التي تعنى بالكتب ومصنفيها[1]، وكذلك عند أكثر من نقل عنهما من النحويين بل جاء في ((طبقات النحويين واللغويين)) ما يدل على أن هذه التسمية هي تسمية الأخفش نفسه[2].

وقد تصرف بعض النحويين – بقصد الإيجاز والاختصار – باسمي الكتابين فذكرهما بعنوان ((الكتاب الكبير))[3]، و((الكتاب الصغير))[4]، بحذف كلمة ((المسائل))، وبعضهم ذكرهما بعنوان ((المسائل الكبير))[5]، و((المسائل الصغير))[6]، بحذف كلمة ((كتاب)) ويظهر لي أن التصرف الأخير أدى إلى ظهور عنوانات أخرى للكتابين اشتهرت عند كثير ممن نقل عنهما من النحويين المتأخرين،كابن عصفور وابن مالك ومن جاء بعدهما، هي ((المسائل الكبيرة))[7]، و((المسائل الكبار))[8]،و((المسائل الكبرى))[9] و((المسائل الصغيرة))[10]، و((المسائل الصغرى))[11]، فجعلوا الوصف ينصرف إلى المسائل، وليس إلى

---

(١) ينظر: الفهرست ٧٥، وهدية العارفين ١/٣٨٨.

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٧٣.

(٣) ينظر: البغداديات ١٨٠، وضرائر الشعر ٢٥، ٣٩، ٤٠، وتذكرة النحاة ١١، ٥٤٩، والارتشاف ٥/٢٠٥٧، ٢٣٨٠، والمنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ١/٣٧٦(رسالة دكتوراه)، والهمع ٣/٣٦، والأشباه والنظائر ١/٣٨٨، وشرح شواهد الشافية ٤/٣٦١.

(٤) ينظر: شرح المسائل المشكلة للفارقي ١٢٥، ٣٢٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢، وشرح المسائل المشكلة للفارقي ٢٧٢، ٣٨٣، وشرح التسهيل ٢/٣٦، وشرح الكافية للرضي ١/٤٣٢، والصفوة الصفية ٣/٣٠، والتذييل والتكميل ٤/٩٢، ٥/١٣٨، ١٩٤، وتعليق الفرائد ٣/١٣٠، و والمنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٣/٩٧٤(رسالة دكتوراه).

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٢/١٩٥، ٦/١٨٥، والخزانة ٨/٤٥٤.

(٧) ينظر: الصفوة الصفية ٤/٦٨٢ حاشية رقم ٢.

(٨) ينظر: الارتشاف ٣/١٥٣٢.

(٩) ينظر: تعليق الفرائد ٣/١٣٠حاشية رقم ٦.

(١٠) ينظر: الارتشاف ٣/١٠٨٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨/١٠٦.

(١١) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/٦٦٧، ٧٣٧، وشرح التسهيل ٢/٧٤، والتذييل والتكميل ٦/٩، وروح المعاني ٣/١٦٠، وحاشية الشهاب ٣/١٨٦.

حجم الكتاب، ولهذا ظن بعض الباحثين[1]أن الأول كتاب يحتوي على مسائل تناقش أدق الأحكام ولا تناسب المبتدئين، وأن الثاني كتاب تعليمي مبسط، تناول فيه أبو الحسن المسائل بأسلوب سهل موجز، وليس الأمر – في ظني – كذلك، وإنما أميل إلى أن الأخفش ألف كتابًا صغيرًا يتضمن مسائل نحوية وصرفية معينة،ثم ألف كتابًا أكبر منه تناول فيه قدرًا أكبر من المسائل فالوصف ليس للمادة أو الأسلوب وصعوبتهما أو سهولتهما، وإنما إلى حجم الكتاب فقط، وهذا الذي ذكرته يؤيده ما سبق ذكره من تسمية النحويين المتقدمين للكتابين[2].

سبب تأليفهما:

لما دخل أبو الحسن بغداد بعد وفاة سيبويه واتصل بالكوفيين، ورأى اهتمامهم بالمسائل المتفرقة في النحو والصرف صنع لهم ((كتاب المسائل الكبير))[3]، قال الزبيدي: ((وقال الأوراجي الكاتب: حدثني أحمد بن محمد بن رستم الطبري (٣٠٤هـ) عن الجرمي أن الأخفش حدثه، قال: لما دخلت بغداد أتاني هشام الضرير فسألني عن مسائل عملها وفروع فرعها، فلما رأيت أن اعتماده واعتماد غيره من الكوفيين على المسائل عملت ((كتاب المسائل الكبير))[4]...)).

وكان أبو الحسن قبل ذلك أو بعده بقليل قد ألف كتابه ((معاني القرآن)) بطلب من الكسائي[5] فكان لهذين الكتابين أثر بالغ في الكوفيين، اطلعا من خلالهما على مذهب البصريين، واطلعا على سعة علم الأخفش، مما جعل رأسي مدرسة الكوفة –الكسائي والفراء– ومن بعدهما ثعلب يثنون على علم الأخفش ويدعون إلى الاستفادة من علمه، فقال الكسائي: ((لم يكن في القوم – يعني البصريين– أعلم من الأخفش[6]))، وقال

---

(١) ينظر بحث بعنوان: نشأة محاولات تجديد النحو، لمريم النعيمي، منتديات تخاطب، الدراسات التراثية، ٢٠١٠/٩/١م، وبحث بعنوان: محاولات التيسير في النحو العربي، للدكتور عوض القوزي، ندوة الوفاء الخميسية، الرياض، لعميدها أحمد باجنيد، ١٤٢٦/١١/١٣هـ.

(٢) ينظر: الصفحة السابقة الحاشية رقم ٧ و ٨.

(٣) أما كتاب ((كتاب المسائل الصغير)) فلم أجد أحدًا من العلماء تحدث عن سبب تأليفه.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ٧٣.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٧٠.

(٦) ينظر: مراتب النحويين ٦٨.

الفراء لما علم بعزم الأخفش على الخروج إلى الري: ((لئن خرج فقد خرج معه النحو كله، والعلم بأصوله وفروعه[1])) وقال عنه ثعلب: ((هو أوسع الناس علماً[2])).

مادتهما العلمية وأسلوب أبي الحسن فيهما:

صنف أبو العباس ثعلب ((كتاب المسائل)) لأبي الحسن على أنه من كتب النحو، حيث وجد على نسخته من ذلك الكتاب تعليق كتبه بخطه، وفيه: ((كتبت إلى أبي حاتم السجستاني أن ينسخ لي مسائل الأخفش كلها في النحو، فوجه إلي بهذه النسخة...[3])). وما استطعت جمعه من نصوص منقولة عن الكتابين، ومسائل منسوبة إليهما، يؤكد ما ذكره الإمام ثعلب فعناية أبي الحسن فيما جُمع من الكتابين منصرفة إلى النحو، وما أورده من نصوص تتناول مسائل صرفية، أولغوية قليل جداً[4].

والمسائل التي تحدث عنها أبو الحسن في كتابيه جعلها في أبواب، قال ابن درستويه (٣٤٧هـ): ((وزعم جماعة من البصريين أن الكوفي الذي يذكره الأخفش في آخر باب من كتاب المسائل ويرد عليه هو الرؤاسي[5])). وقال الفارسي في البغداديات[6]: ((قال أبو الحسن في كتابه ((المسائل الكبير)): هذا باب ((إنْ)) المخففة إذا كانت بعدها اللام عوضاً...)). وقال الفارسي في التذكرة -فيما نقله عنه السيوطي-: ((... وقد عمل أبو الحسن في ((المسائل الكبير)) أبواباً ومسائل، وهذا أصل تلك المسائل عندي[7])). وقال الألوسي في روح المعاني[8]: ((وفي المسائل الصغرى للأخفش في باب عقده لتحقيق هذه المسألة أن العرب لا تستعمل آخر إلا فيما هو من صنف ما قبله، فلو قلت: أتاني

---

(١) المزهر: ٤٠٤/٢.

(٢) ينظر: أخبار النحويين البصريين ٦٦، ونزهة الألباء ١٠٨.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ١٥٠.

(٤) يقول الأزهري في تهذيب اللغة ١١/١-١٢ وهو يعدد من اعتمد عليهم من العلماء فيما جمعه من كتابه: ((ومنهم: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش: وكان الغالب عليه النحو ومقاييسه، ولم يكن حافظاً للغريب...)).

(٥) ينظر: إنباه الرواة، والبغية ٨٣/١. والرؤاسي هو أول كوفي يضع كتاباً في النحو، وكتابه اسمه الفيصل، وقيل: إن كل ما في كتاب سيبويه: وقال الكوفي كذا، إنما عنى به الرؤاسي. ينظر: المزهر: ٤٠٠/٢.

(٦) ص ١٨٠.

(٧) الأشباه والنظائر ٣٨٨/١.

(٨) ١٦٠/٣، وينظر: حاشية الشهاب ١٨٦/٣.

صديق لك وعدو لك آخر لم يحسن لأنه لغو من الكلام))، وتلك الأبواب متفرقة لا ينتظمها كتاب أو فصل واحد، بمعنى أن أبا الحسن قد يعقد بابًا لـ ((إنْ)) المخففة مثلاً، فيتحدث عنها في جانب معين، ثم يعقد لها بابًا آخر في موضع آخر من الكتاب يتحدث فيه عن جانب آخر، وقد قام أحد النحويين، وهو زيد البارد(٣٠٠هـ) بالجمع بين أبواب الكتاب، يقول الزبيدي متحدثًا عن زيد البارد: ((وهو الذي جمع بين الأبواب في كتاب الأخفش، فاقتدى الناس به وكانت الأبواب متفرقة، رأيت النسخة الأولى، فرأيت أبوابها مفترقة[١])).

أما عن أسلوب أبي الحسن في الكتابين فهو – كما قيل عنه – أسلوب يميل إلى الصعوبة والتعقيد[٢]. وقد أشار إلى ذلك الفارقي (٣٩١هـ) في كتابه ((تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب))[٣]، وحدّث أبو بكر بن الخياط (٣٢٠هـ) أنه قصد يومًا أحمد ابن يحيى الملقب بثعلب فدق عليه الباب، فخرج وبيده جزء من مسائل الأخفش، فقال: ((ويحك، صاحبك هذا مجنون، ويتكلم بما لا يُفْهَم، فقلت: وأي شيء وقفت عليه من هذا ؟، فقال: كم مني مكان السارية رجل، وكم مني مكان السارية ذراع، في غير ذلك من المسائل، فقلت له: هذا رجل أشرف على بحر، فهو يتكلم منه بما يريد، فسكت[٤])).

ويعترف الأخفش بصعوبة أسلوبه في كتابه ((المسائل الكبير))، فيذكر وهو يتحدث عن سبب تأليفه أنه ألفه للكوفيين، وأنهم اطلعوا عليه فلم يعرفوا أكثر ما فيه[٥].

وقد حملت صعوبة أسلوب أبي الحسن في الكتابين بعض النحويين إلى الاهتمام بمعالجة ما فيهما من غموض وتعقيد، فشرحهما عدد منهم كما سيأتي بعد قليل.

وأختم الحديث هنا بأن أشير إلى أن سمة الإغماض والإبهام في أسلوب أبي الحسن ليست خاصة بكتابي المسائل فقط، بل هي سمة ظاهرة في سائر كتبه، وقد ناقشه

---

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٨٤.

(٢) ما عثرت عليه من نصوص يخالف هذا، فهي نصوص واضحة لا غموض فيها ولا تعقيد، ولكن الذي يجب أن يعلم هو أن ما جمعته لا يشكل نسبة كبيرة من الكتابين، فما فقد منهما، أو نُقل عنهما من غير عزو كثير جدًا ولا يمكن مقارنته بما جُمع.

(٣) ص ٣٨٣.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ٧٤.

(٥) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٧٣.

الجاحظ في ذلك فقال له: ((أنت أعلمُ الناسِ بالنَّحو فلم لا تجعَلُ كتبَك مفهومة كلَّها ؟، وما بالُنا نفهمُ بعضَها ولا نفهم أكثرها ؟، وما بالُك تقدِّم بعضَ العويصِ وتؤخِّر بعض المفهوم ؟. قال: أنا رجلٌ لم أضَعْ كتبي هذه للّه، وليست هي من كتبِ الدين، ولو وضعتُها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلَّت حاجاتُهم إليَّ فيها وإنَّما كانت غايتي المَنَالة، فأنا أضعُ بعضَها هذا الوضع المفهومَ، لتدعوَهم حلاوةُ ما فهموا إلى التماس فهْم ما لم يفهموا[1]))، وهذا النص يدل على أن الإغماض عند أبي الحسن مصنوع، أداه إليه رغبته في أن يحمل الناس على الحاجة إليه.

مكانتهما:

تتضح مكانة كتابي ((المسائل)) للأخفش من خلال الأمور الآتية:

١- ارتباطهما بعلم شامخ من أعلام النحو في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الهجري، هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، الذي وُصفَ بأنه أبرع من أخذ عن سيبويه وأنه الطريق الوحيدة إلى كتابه، فهو مدين للبصريين بروايته لكتاب سيبويه، وللكوفيين الذين خصهم باثنين من أهم مؤلفاته، هما: ((معاني القرآن))، و ((كتاب المسائل الكبير)).

٢- كونهما من أقدم الكتب المؤلفة في النحو -بعد كتاب سيبويه- واشتمالهما على مجموعة من المسائل المهمة في الدراسات النحوية كانت ولا تزال موضع نقاش بين علماء العربية.

٣- اشتمالهما على العديد من الشواهد الشعرية، والروايات النثرية، التي رواها الأخفش عن العرب مباشرة، أو نقل روايتها عمن سمعها منهم.

٤- اعتماد كثير من العلماء عليهما في كتبهم، ونقلهم عنهما، مما يدل على مكانة الكتابين، وأهميتهما في نظر العلماء والدارسين.

٥- عناية العلماء بهما، وذلك من خلال ما يلي:

أ- دراستهما، وقد وُصِفَ أبو بكر بن الخياط بأنه ممن أتقن مسائل الأخفش، وأنه كان يتصرف فيها تصرفًا قويًا[2]، ووُصِفَ أبو محمد الترسابادي النحوي (بعد ٣٠٠هـ) بأنه ممن أحكم مسائل الأخفش[3].

---

(١) الحيوان ٩٢/١.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٦٩/١٢-٧٠، والبغية ١٣٠/٢.

(٣) ينظر: البغية ٢٩٠/١.

ب- نسخهما والحرص على امتلاكهما، وممن نسخ المسائل الصغير أبو الفتح ابن جني، قال البغدادي بعد أن نقل نصًا للأخفش من تلك المسائل: ((... ونقلته من نسخة هي بخط ابن جني[1])) وجاء في طبقات النحويين واللغويين[2] أنه وُجِدَ على مسائل الأخفش بخط أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ما نصه: ((كتبت إلى أبي حاتم السجستاني أن ينسخ لي مسائل الأخفش كلها في النحو، فوجه إلي بهذه النسخة، وأعلمني أنه لم يبق مسألة إلا وهي في هذا الكتاب)) وقد انتقلت هذه النسخة إلى الأندلس فشوهدت بيد الخليفة المستنصر بالله الحكم بن عبدالرحمن (٣٦٦هـ) قبل ولايته، أتته من العراق[3].

ج- ترتيب ابوابها بعد أن كانت مفرقة، وأول من صنع ذلك - على ما ذكره بعض أصحاب التراجم - زيد بن الربيع بن سليمان الحجري المعروف بالبارد (٣٠٠هـ)، فاقتدى الناس به[4].

د- الجمع بين مسائل ((الكبير)) و((الصغير)) تحت اسم ((ديوان مسائل الأخفش))، وقد جمعهما أبو حاتم السجستاني بطلب من أبي العباس ثعلب[5].

٦- شرحهما وتوضيحهما، وممن شرحهما من العلماء[6] أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ) في كتابين، هما: شرح المسائل الكبير للأخفش وشرح المسائل الصغير للأخفش[7]، وخص المسائل الكبير بشرح عدد من العلماء، منهم محمد بن علي المعروف بمبرمان (٣٢٦هـ)[8]، وأبو القاسم أحمد بن أبان بن السيد (٣٨٢هـ)[9]، وعلي بن إسماعيل بن سيده اللغوي (٤٥٨هـ) صاحب المحكم والمخصص[10].

---

(١) حاشية على شرح بانت سعاد ١٦٦/٢.

(٢) ص ١٥٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٨٤، وانباه الرواة ١٥/٢، والبلغة ٢٣.

(٥) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١٥٠.

(٦) جميع ما سيذكر من شروح هو في عداد الكتب المفقودة.

(٧) ينظر: الفهرست ٨٨، وإنباه الرواة ٢٩٥/٢.

(٨) ينظر: البلغة ٦٩.

(٩) ينظر: البغية ٢٩١/١.

(١٠) ينظر: البغية ١٤٣/٢، وأبجد العلوم ٧/٣.

٧- الاعتماد عليهما، والسير على منوالهما في التأليف، فعول عليهما أبو حاتم السجستاني في كتابه ((المختصر في النحو))[١]، وأحمد بن جعفر الدينوري (٢٨٩هـ) في كتابه ((المهذب في النحو))[٢] وابن السراج (٣١٦هـ) في كتابه ((الأصول))[٣].

* * *

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٩٤.

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٢١٥، و إنباه الرواة ١/ ٦٩.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٥٣٥، و إنباه الرواة ٣/ ١٤٩.

الفصل الثاني: أثر كتابي المسائل الكبير والصغير لأبي الحسن الأخفش في النحويين:

عني النحويون في مؤلفاتهم بآراء أبي الحسن الأخفش وأكثروا النقل عنه، وليس من المبالغة أن أقول: إنه ما من أحد – بعد سيبويه – تردد اسمه في مصادر النحو مثل ما تردد اسم الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، وقد عولوا في كثير مما ينقلونه عنه على كتابيه ((المسائل الكبير)) و((المسائل الصغير))، وبلغت النقول التي نصوا على إحالتها إلى أحد الكتابين –حسب ما اطلعت عليه– سبعة وتسعين نقلاً، منها واحد وخمسون نقلاً عن ((المسائل الكبير))[1]، وثمانية عشر نقلاً عن ((المسائل الصغير))[2]، وهناك ثمانية وعشرون نقلاً أحالها من أوردها إلى ((كتاب المسائل))[3]. (هكذا)، بحذف الصفة، وفاعل ذلك إما أنه يريد ((كتاب المسائل الكبير))، لكونه الأشهر، والأضخم، وإما أنه يرى أن الكتابين يشكلان بمجموعهما كتابًا واحدًا يصح أن يطلق عليه عنوان ((كتاب المسائل))، وعلى كل حال فما أحيل إلى ((كتاب المسائل)) هو لاشك من أحد الكتابين، الصغير أو الكبير، وجميع تلك النقول هي نقول ثرة في النحو والصرف والأعاريب

---

(١) تنظر تلك النقول في: إعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢، والبغداديات ١٨٠–١٨١، والمسائل المشكلة للفارقي ٢٧٢، ٣٨٣، والغرة لابن الدهان ٢١٩، ٢٤٥، ٤٩٤، ٥٠٥، ٦٦٣ (رسالة دكتوراه)، وضرائر الشعر ٢٥، ٣٩، ٤٠، وشرح التسهيل ٣٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٣٢/١، وشرح المقرب المسمى التعليقة ٣٨٢/١، والصفوة الصفية ٣٠/٢، ٦٨٢/٤، وتذكرة النحاة ١١، ٥٤٩، والتذييل والتكميل ٩٢/٤، ٥/ ٣٨، ١٣٨، ١٤٢، ١٩٤، ١٤٩/٧، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٥٠، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٣، والارتشاف ٩٥٢، ١٥٧٩، ٢٠١٥، ٢٠٥٧، ٢٣٨٠، والمساعد ٤٨٢/٢، وتمهيد القواعد ٢٠٣٦/٤، وتعليق الفرائد ١٣٠/٣، والسراج المنير للجامع الصغير ١٤٥٥ (رسالة)، والهمع ٣٦/٣، والأشباه والنظائر ٣٨/١، ٢٨٨، وشرح شواهد الشافية ٣٦١.

(٢) تنظر تلك النقول في: المسائل المشكلة للفارقي ١٢٥، ١٣٨، ٣٢٢، والغرة لابن الدهان ٥٠٢ (رسالة دكتوراه)، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٧/٢، ٧٣٧، وشرح التسهيل ٧٤/٢، والتذييل والتكميل ٩/٦، والارتشاف ١٠٨٣، ١٧٥٩، والمقاصد الشافية ١٨٥/٦، ١٩٥/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٠٦/٨، والخزانة ٤٥٤/٨، وحاشية على شرح بانت سعاد ٦٥٢/١، ١٦٦/٢، وروح المعاني ١٦٠/٣، وحاشية الشهاب ١٨٦/٣.

(٣) تنظر تلك النقول في: المحكم ٤٣٩/٤، والأزهية ٧٧، والغرة لابن الدهان ٢٥٤، ٤٩٥ (رسالة دكتوراه)، وشرح الكافية الشافية ٨٣٠/٢، وشرح التسهيل ١٥٠/١، ٣٧/٢، ١٢٩، ٣٠١/٣، ١٩١، ١٩٢، والتذييل والتكميل ٧١/٢، ٢٢٧/٦، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٥، ٢٩٩/٨، ٦٨/٩، والارتشاف ٢٠١٥/٤، والبحر المحيط ١٩٧/٢، ٣١١/٦، وتوضيح المقاصد ٣٧٣/١، وشرح ابن عقيل ٢٦١/١، والمساعد ٢٩٨/٢، والدر المصون ٤٥٤/١، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل ٧٣٩/١، والمقاصد الشافية ٧١٢/٣، والسراج المنير للجامع الصغير ١٢٨١ (رسالة)، والخزانة ٣٥٥/٢.

واللغات والإنشاد، وكثرة هذه النقول تدل بحد ذاتها على تأثر النحويين بكتابي المسائل، على أن ما ذكرته هنا هو فقط في المواضع التي صرحوا فيها باسم أحد الكتابين وهناك نقول كثيرة جدا عن أبي الحسن في المصادر النحوية والصرفية لم تُحَل إلى كتاب معين من كتب الأخفش، ولا أستبعد أن كثيرًا منها مأخوذ من أحد كتابي المسائل، لكن لا أستطيع الجزم بمسألة بعينها، لعدم نص تلك المصادر على أنها من أحد الكتابين.

وقد ظهر لي من خلال تتبع النصوص والمسائل المنسوبة إلى أحد كتابي المسائل للأخفش أنه كان لهما تأثير كبير في النحويين من خلال الأمور الآتية:

اعتمادهم عليهما في إثبات بعض الشواهد أو اللغات:

نقل النحويون مئات الشواهد الشعرية والروايات النثرية التي سمعها الأخفش عن العرب، أو رواها عمن سمعها منهم، وتلك الشواهد والروايات أخذها هؤلاء النحاة من كتب أبي الحسن المتنوعة، أو من كتب تلاميذه الذين سمعوا تلك الشواهد من شيخهم مباشرة، ومن الشواهد الشعرية التي رواها الأخفش في أحد كتابي المسائل، واستشهد بها بعض النحويين في تأييد رأي نحوي أو مخالفته ما يلي:

١- استشهد الهروي (٤١٥هـ) في الأزهية[1] بما أنشده الأخفش في المسائل من قول الشاعر:

وجدنا الحُمْرَ من شرّ المطايا كَمَا الحَبَطاتُ شرٌّ بني تميمِ[2]

في سياق حديثه عن ((ما)) في ((كما)) في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[3]، فقال: ((وأما قوله عزوجل:﴿قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾فإن ((ما)) بمعنى ((الذي))، أي: الذي هو لهم آلهة.ذكر ذلك الأخفش سعيد في كتاب ((المسائل))، وأنشد:

وجدنا الحُمْرَ من شرّ المطايا كَمَا الحَبَطاتُ شرٌّ بني تميمِ

وقال: معناه كالذين هم الحبطاتُ شر بني تميم)).

---

(١) ص ٧٧.

(٢) البيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ٩٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ١٢٦.

(٣) من الآية ١٣٨ من سورة الأعراف.

٢- واستشهد الهروي كذلك بما أنشده الأخفش في المسائل من قول الشاعر:

كمـــا راشـــدٍ تَخـــذَنَّ امـــراً تَبَـــيَّنَ ثُـــمَّ ارعـــوى أو نـــدمْ[١]

في سياق حديثه عن زيادة ((ما)) بعد الكاف وعدم كفها عن العمل، فقال ذاكرًا بقية نص الأخفش السابق: ((قال [أي الأخفش في المسائل]: وإن شئت جعلت ((ما)) زائدة، فجررت ((الحبطات)) بالكاف، كما قال الأعشى:

كمـــا راشـــدٍ تَخـــذَنَّ امـــراً تَبَـــيَّنَ ثُـــمَّ ارعـــوى أو نـــدمْ

فجر ((راشدًا))[٢])).

٣- استشهد ابن مالك بما أنشده الأخفش في المسائل الصغرى من قول الشاعر:

إذا كانـت الهيجـاءُ وانـشقت العـصا فحـسبكَ والـضحاكُ سـيفٌ مهنـدُ[٣]

في سياق حديثه عن جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة للجار، كما هو مذهب يونس والأخفش والكوفيين[٤]، فقال: ((وقال الأخفش في المسائل الصغرى بعد إنشاده قول الشاعر:

إذا كانـت الهيجـاءُ وانـشقتْ العـصا فحـسبكَ والـضحاكُ سـيفٌ مهنـدُ

فمنهم من ينصب ((الضحاك))، ومنهم من يجره، ومنهم من يرفعه[٥])). ثم قال ابن مالك معلقًا: ((فجواز جر ((الضحاك)) عطفًا على الكاف من ((حسبك)) مع التمكن من النصب على أنه مفعول معه ومن الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر دليل على أنه مختار لا مضطر، وحكاية الأخفش ذلك دون استضعاف مشعر بأنه مطرد[٦])).

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ٨٥.

(٢) الأزهية ٧٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٦٦٧/٢، والخزانة ٥٨١/٧.

(٤) ينظر رأيهم ورأي المخالفين في: الإنصاف ٤٦٣/٢، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٧/٢.

(٥) شرح عمدة الحافظ ٦٦٧/٢.

(٦) شرح عمدة الحافظ ٦٦٧/٢-٦٦٨.

٤- استشهد البغدادي في شرح شواهد الشافية[١] بما رواه الأخفش في المسائل الكبير من قول الشاعر:

فقالوا شفاء الحبِّ حبٌّ يُزيله ... من آخرَ أو نأيٌ طويل على هجر[٢]

في سياق حديثه عن استعمال لفظ ((آخر)) من غير أن يتقدمه شيء من جنسه، والمعنى في البيت:... من محبوب آخر، ولم يتقدم ذكر المحبوب، وإنما ذُكر الحب الدال عليه.

٥- استشهد ابن الدهان في الغرة[٣] بما رواه الأخفش في كتاب المسائل من قول الشاعر:

يا عمرُو ويحَكَ إن قتلتَ لَمُسلِماً ... وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[٤]

في سياق حديثه عن مذهب الأخفش والكسائي القائل بأن ((إنْ)) المخففة إذا دخلت على الأفعال غير الناسخة فإنها تكون بمعنى ((ما)) و((إنْ)) بمعنى ((إلا)).

٦- تحدث ابن عصفور في كتابه ((ضرائر الشعر))[٥] عن خلاف النحويين في مسألة مد المقصور في الضرورة الشعرية، فذكر أن الجواز مذهب الكوفيين[٦] وبعض البصريين[٧]، وأن المنع مذهب جمهور البصريين[٦]، ثم أورد بعض ما استدل به المجيزون من الشواهد الشعرية، فقال: ((... وأنشد الأخفش في مد ((الرضى))، في الكبير له:

---

(١) ص٣٦١-٣٦٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو منسوب إلى أم الضحاك في شرح شواهد الشافية ٣٦٢.

(٣) ٢٥٤ (رسالة دكتوراه)، وينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤١٩.

(٤) البيت من الكامل، وهو من قصيدة لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنها ترثي فيها زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتدعو على قاتله عمرو بن جرموز، والبيت في معاني القرآن ٢/ ٤١٩، واللامات للزجاجي١٢١، وشرح المفصل ٨/ ٧١ وشرح التسهيل ٢/ ٣٦، ٣٧.

(٥) ص ٣٩-٤٠.

(٦) ينظر رأيهم أيضًا في: ما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٠، والإنصاف ٢/ ٧٤٥، وشرح الجمل ٢/ ٥٥٨.

(٧) منهم الأخفش. قال السيرافي في ما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٠: ((وأهل البصرة يجيزون قصر كل ممدود، ولا يفرقون بين بعضه وبعض، ولا يجيز مد المقصور منهم أحد إلا الأخفش ومن تبعه، فإنه كان يجيز مد المقصور...)).

فرضيت عنها بالرضاء لِمَا أتت من دون غضبة صعبها ويسار[1])).

أما الروايات النثرية التي رواها الأخفش في أحد كتابي المسائل، واستشهد بها بعض النحويين في تأييد رأي نحوي أو مخالفته فمنها ما يلي:

١- استشهد تقي الدين النيلي (من علماء القرن السابع الهجري) في كتابه الصفوة الصفية[2] بحكاية الأخفش في المسائل الكبير عن العرب قولهم: النصفُ درهمٍ، والثلثُ درهمٍ والربعُ درهمٍ، في سياق حديثه عن تعريف الأعداد المضافة، بطريق إدخال ((أل)) على المضاف دون المضاف إليه[3] فقال: ((... ويوجد في كثير من النسخ "والخمسمائة" بتعريف "الخمس" وتنكير "المائة"... وقد حكى الأخفش مثل ذلك عنهم: النصفُ درهمٍ، والثلثُ درهمٍ، والربعُ درهمٍ، في كتاب المسائل الكبيرة)).

٢- قال ابن عصفور في ((ضرائر الشعر)): ((زعم أبو الحسن الأخفش في الكبير له أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لاينصرف[4])). وقد أورد ابن عصفور هذا النص في سياق حديثه عن علة جعل صرف الممنوع خاصًا بالشعر مع أنه وارد عن العرب، فقال: ((فإن قلت: كيف جعلت صرف ما لاينصرف من قبيل الضرائر، وقد زعم أبو الحسن الأخفش في الكبير له أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لاينصرف))، ثم قال مجيبًا عن هذا السؤال بكلام الأخفش في المسائل الكبير: ((فالجواب أن صرف ما لاينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب، قال أبو الحسن فكان ذلك لغة الشعراء، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك[5])).

---

(١) البيت من الكامل، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٣٨، ورواية الديوان: بالرضا لما أتت، ولا شاهد فيها.

(٢) ٦٦٢/٤.

(٣) مذهب البصريين في تعريف نحو ((نصف درهم)) يكون بإدخال ((أل)) على المضاف إليه دون المضاف، جاء في التكملة للفارسي ص ٢٧٨: ((فإذا عُرِفَ مثل مائة درهم، قلت: مائة الدرهم)).

(٤) ضرائر الشعر ٢٥.

(٥) ضرائر الشعر ٢٥، وينظر كذلك الارتشاف ٥/ ٢٣٨٠، وفيه: ((ونقل الأخفش في الكبير له، والزجاجي في نوادره أن بعض العرب يصرف ما لا ينصرف في الكلام، وسائر العرب لا يعرفونه إلا في الشعر)).

٣- استشهد ابن مالك على مجيء ((رويد)) المضاف ملازمًا للنيابة عن ((أرود)) بما رواه الأخفش في مسائله الصغرى من قول العرب: رويدَ زيدٍ عمرًا، ورويدَك عمرًا، فقال بعد أن ذكر أن أسماء الأفعال هي كل اسم لازم النيابة عن فعل دون تعلق بعامل: ((وقولي: دون تعلق بعامل مخرج لـ ((رويد)) المضاف ونحوه من المصادر التي لا تنصرف، قال الأخفش في مسائله الصغرى: ومن العرب من يجعل ((رويد)) مصدرًا، فيقول: رويدَ زيدٍ عمرًا، كقولك: ضَرْبُ زيدٍ عمرًا، ورويدَك عمرًا، مثل ضَرْبِك عمرًا))[١].

واستشهد ابن مالك أيضًا بتلك الحكاية وأتى بنص الأخفش السابق منسوبًا إلى المسائل الصغرى في موضع آخر من كتابه شرح عمدة الحافظ[٢] وذلك في سياق حديثه عن جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة للجار، فقال بعد أن أورد النص السابق: ((فالكاف في موضع جر، تقول في هذا المعنى: رويدك وزيدٍ عمرًا، إن عطفته على الكاف جررته، فهذا تصريح منه [أي الأخفش] باطراد العطف على الضمير المجرور)).

٤- استشهد ابن مالك[٣] وأبو حيان[٤] وابن عقيل[٥] على حذف حرف الجر مع بقاء عمله بعد ((لو)) مسبوقة بحرف عطف بما حكاه الأخفش في المسائل عن العرب من قولهم: جيء بزيد أو عمرو ولو كليهما، قال ابن مالك: ((... ومثال ذلك مع الفصل بـ ((لو)) ما حكى الأخفش في المسائل من أنه يقال: جيء بزيد أو عمرو ولو كليهما، وأجاز في ((كليهما)) الجر على تقدير: ولو بكليهما...[٦])).

واستشهدوا[٧] أيضًا على حذف حرف الجر مع بقاء عمله في الاسم المقرون بهمزة الاستفهام وبـ ((هلاّ)) بما حكاه الأخفش في المسائل عن العرب، قال ابن مالك: ((ومثال جر المقرون بهمزة الاستفهام وبهلاّ على الوجه المذكور ما حكى الأخفش

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٢/٧٣٧.

(٢) ٢/٦٦٧-٦٦٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/١٩١-١٩٢.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/١٧٥٩.

(٥) ينظر: المساعد ٢/٢٩٨-٢٩٩.

(٦) شرح التسهيل ٣/١٩١، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٨٣٠.

(٧) ينظر: المصادر الثلاثة السابقة.

في المسائل من أنه يقال: مررت بزيد فتقول: أزيدِ بن عمرو، ويقال: جئت بدرهم فيقال: هلاّ دينارٍ قال أبو الحسن: وهذا كثير[1])).

٥- استشهد أبو حيان بحكاية الأخفش في المسائل الكبير عن العرب: حَسُنَ الرجلُ ولَحَسُنَ زيدٌ، في سياق حديثه عن مذاهب النحويين في صيغة ((فَعُل)) إذا استعملت لمدح أو ذم فقال:((وإذا استعمل ((فَعُل)) هذا لمدح أو ذم، فمذهب سيبويه وأكثر النحويين إلحاقها بباب ((نعم وبئس))، وذهب الأخفش، والمبرد أنه يجوز إلحاقه بباب التعجب، وحكى الأخفش الاستعمالين له في الكبير عن العرب تقول:حَسُنَ الرجلُ،ولَحَسُنَ زيدٌ، في معنى: ماأحسنه[2])).

٦- استشهد ابن الدهان وأبو حيان لمذهب جمهور الكوفيين[3]القائلين بجواز العطف على اسم ((إنَّ)) بالرفع قبل مجيء الخبر بما حكاه الأخفش في المسائل الكبير من قول العرب:إنَّ زيدًا وأنت ذاهبان فقالا:((وحكى الأخفش في المسائل الكبير: سمعت من العرب من يقول: إنَّ زيدًا وأنت ذاهبان[4])).

٧- تحدث بهاء الدين بن النحاس عن وجوب الرفع بعد ((إذا)) الفجائية، وعلل لذلك بكونها لا يقع بعدها إلا الجملة الابتدائية، فلا يجوز إضمار الفعل بعدها، ثم قال: ((ولم ير أحد من متقدمي النحاة وقوع الفعل بعد ((إذا)) المفاجأة إلا الأخفش فإنه روى في كتابه الكبير وقوع الفعل بعد ((إذا)) المفاجأة إذا كان مقرونًا بـ ((قد))، وعليه رتب المصنف رحمه الله هذا الاستثناء الذي ذكره[5]، ومثال ذلك: زيد قائم وإذا عمرو قد ضربته، أو قد ضربت أباه[6])).

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٢، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٠.

(٢) الارتشاف ٤/ ٢٠٥٧.

(٣) ينظر: الأصول ١/ ٢٥٦-٢٥٧، والإنصاف ١/ ١٨٥-١٨٦، وشرح المفصل ٨/ ٧١، ونص الأخفش في معاني القرآن ١/ ٢٦٢على جواز العطف، ونُسب إليه أيضًا القول بالجواز في شرح المفصل ٨/ ٦٩، والارتشاف ٣/ ١٢٨٨، وفي التذييل والتكميل نص أبو حيان على أن للأخفش في المسألة قولين، أحدهما الجواز، والثاني المنع، ويستدل على الثاني بأن أبا الحسن لما ذُكر له أن محمد بن سليمان الهاشمي وكان أميرًا على البصرة قرأ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾ [الأحزاب:٥٦] برفع ((ملائكته)) مضى إليه فقال له: هذا لحن، فأعطاه الأمير وحباه. (ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٩٤).

(٤) الغرة ٢٤٥ (رسالة دكتوراه)، والتذييل والتكميل ٥/ ١٩٤.

(٥) يشير بذلك إلى قول ابن عصفور في المقرب في باب الاشتغال: ((...هذا مالم يفصل بين حرف العطف وبين المشتغل عنه ((إذا)) التي للمفاجأة، فلا يجوز الابتداء إلا أن يكون الفعل العامل في الضمير، أو في السببي مقرونًا بقد فإن حكم الاسم إذ ذاك كحكمه لو لم يتقدمه شيء)).

(٦) شرح المقرب المسمى التعليقة ١/ ٣٨٢-٣٨٣، وينظر: التذييل والتكميل ٦/ ٣٠٦.

٨- جعل ابن عقيل في المساعد[١] والسيوطي في الهمع[٢] وإسماعيل العلوي (٩٤٩هـ) في السراج المنير[٣] من حروف النداء ((آ)) ممدودة، قال ابن عقيل بعد أن ذكرها في حروف النداء: ((نحو: آزيدُ، حكاه الأخفش في الكبير))، وقال السيوطي: ((وذكر الأخفش في كتابه الكبير: ((آ))))، وقال ابن مالك: ((ولم يذكر مع حروف النداء ((آ))... بالمد إلا الكوفيون رووها عن العرب الذين يثقون بعربيتهم، ورواية العدل مقبولة[٤]))، وقد اعترض ابن عقيل على ابن مالك حصره للذاكرين لحرف النداء ((آ)) في الكوفيين فقط، فقال: ((قال المصنف: ولم يذكرها إلا الكوفيون، وليس ما ذكر بجيد[٥]))).

٩- استشهد أبو حيان في البحر المحيط والسمين الحلبي في الدر المصون وابن عادل الحنبلي في اللباب[٦] بحكاية الأخفش في المسائل عن العرب قولهم: قاموا أنفسُهم[٧]، في سياق حديثهم عن قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وأنه يجوز أن يكون ((بأنفسهن)) توكيداً للضمير المرفوع المتصل، وهو النون، والباء في ((بأنفسهن)) زائدة للتوكيد.

اعتمادهم عليهما في نقل مذاهب بعض العرب:

ذكر أبو حيان[٨] أن للعرب في اسم العدد الواقع بعد ((مذ)) و((منذ)) إذا كان بمعنى الأمد ثلاثة مذاهب، الأول: أنه لا يعتد به إلا إذا كان كاملاً، والثاني: أنه يعتد بالأول والآخر وإن لم يكونا كاملين، ثم قال: ((قال أبو الحسن في الكبير له: يجوز أن يقول الرجل يومَ الاثنين لمن رآه يوم الجمعة: ما رأيتك مذ يومان، ولا يحتسب بالاثنين ولا بالجمعة،

---

(١) ٤٨٢/٢.

(٢) ٣٦/٣.

(٣) ١٤٥٥ (رسالة دكتوراه).

(٤) شرح التسهيل ٣٨٦/٣.

(٥) المساعد ٤٨٢/٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١٩٧/٢، والدر المصون ٥٥٤/١، واللباب في علوم الكتاب ٧٣٩/١.

(٧) فأكدوا الضمير المرفوع المتصل بالنفس من غير توكيده بضمير رفع منفصل، وهذا مخالف لمذهب جمهور النحويين.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٣٥٠/٧.

لأنه قد رآه فيهما رأيت بعض العرب يذهب إلى هذا، وبعضهم يقول: مذ أربعة، يحتسب الاثنين والجمعة من الأيام التي لم يره فيها لما كان قد ترك رؤيته في بعضها))، ثم قال أبو حيان: ((المذهب الثالث: أن يعتد بالناقص الأول، ولا يعتد بالآخر، حكى أبو الحسن أيضًا في الكبير له أنه سأل بعض العرب عن قوله ((لم أره مذ يومان)): متى رأيته ؟، فقال: أول من أمسِ)).

وذكر الفارقي هذا المثال ((أعجبني أن ضَرَبَ عبدَالله رجلٌ ضَرَبَ زيدًا))، ثم قال: ((فإن قيل لك: فهل يجوز أن تجعل ((زيدًا)) رفعًا بأنه فاعل الضرب الذي في صلة الألف واللام فقل: نعم، إذا أظهرت هاءً متصلة بالضارب، فقلت: أعجبني ضَرْبَ الضاربه زيدٌ عبدَالله، فتكون الهاء من الضاربه تعود إلى الألف واللام، ويكون ((زيد)) رفعًا بأنه فاعل الضرب الذي في صلتها و((عبدالله)) نصبٌ بأنه مفعول الضرب، فإن حذفت الهاء ونونتها لم يجز إلا على مذهب ضعيف ذكره أبو الحسن الأخفش في مسائله[1])).

اعتمادهم عليهما في توجيه بعض ما ورد عن العرب:

نقل أبو حيان عن المسائل الكبير للأخفش أن ((مذ)) و((منذ)) لا يتقدمهما من الأفعال إلا الأفعال المنفية لفظًا ومعنًى، أو المنفية لفظًا، أو الأفعال الموجبة التي تقتضي الدوام، نحو: ما رأيت زيدًا مذ يوم الجمعة، وسرتُ منذ يوم الجمعة، إذا أردت اتصال السير، قال أبو حيان: ((قال أبو الحسن في الكبير له: ولا يحسن: قدم فلانٌ مذ يوم الجمعة، ولا قدم فلان مذ اليوم إلا أن تكون العرب تجيز هذا، كأنك لم تذكر ((مذ))، كما يقولون: رأيته مذ اليوم، وهم يريدون اليوم، قال: وذلك قبيح إلا أن تدوم الرؤية، قال: وكذلك يقبح: مات زيد مذ اليوم إلا أن تجعل الموت شيئًا دائمًا له، وهو قبيح، لأنك لو قلت: مات مذ اليوم إلى الساعة لم يحسن[2])).

ونقل أبو حيان حكاية الأخفش في المسائل الكبير عن بعض العرب قوله: ((لم أره مذ يومان)) متى رأيته ؟، فقال: أول من أمسِ، ثم ذكر أبو حيان توجيه الأخفش في المسائل الكبير وفيه يقول أبو الحسن موجهًا لكلام ذلك العربي: ((وإنما حمل ذلك على الاعتداد بالناقص الأول لا الثاني أنهم لا يكادون يحتسبون بالذي هم فيه إذا كان

---

(١) تفسير المسائل المشكلة للفارقي ٧٤.

(٢) التذييل والتكميل ٧/ ٣٤٩.

ناقصًا، ألا ترى أنه إذا قال:ما رأيته مذ اليوم،كان قد فقد رؤيته في اليوم،ولم يره في شيء منه، لأن معناه:ما رأيته في اليوم[1])).

وتحدث الفارسي عن اللام الفارقة، وهي الداخلة على خبر ((إنْ)) المخففة من ((إنَّ)) فارقة بينها وبين ((إنْ)) النافية، فذكر رأي الأخفش القائل بعدم جواز إعمالها، وأنه لا يصح تقدير ضمير الشأن معها، وعزا ذلك إلى كتاب المسائل الكبير للأخفش، ثم نقل قول أبي الحسن في المسائل: ((... ويدخل على من زعم أن هاهنا ضميرًا أن يقول له: كيف تصنع باللام إذا أظهرت الضمير في اللفظ هل تقول: إنْه عبدُاللّه لمنطلق، وإنْه كان عبدُاللّه لمنطلقًا، فهو إذا قال ذا، فقد جعل اللام في غير موضع ((إنْ))، فإن احتج بأن العرب قد تقول: إنْ عبدُاللّه وجهُهُ لحسن، فهذا شاذ لا يقاس عليه[2])).

وتحدث أبو حيان في الارتشاف[3] عن مسألة مطابقة الوصف الرافع للاسم الظاهر لما بعده ثم نقل نصًا عن كتاب ((النهاية في شرح الكفاية)) لابن الخباز، فقال: ((وفي النهاية:... ومن قال ((أكلوني البراغيث)) قال: كم ماكثان أخواك، كما تقول: كم مكثا أخواك، فالسؤال ليس على عدد الأخوين، إنما السؤال عن مرات الفعل، أو زمانه، وهذه المسألة من كلام أبي الحسن في المسائل الصغيرة)).

ونقل أبو حيان وبدر الدين الدماميني توجيه أبي الحسن لقول العرب: هذا حلو حامض وهذا أبيضٌ أسودٌ، وأنه ليس من تعدد الخبر، فقالا: ((وقال الأخفش في المسائل الكبير: اعلم أن قولهم: هذا حلو حامض، وهذا أبيضٌ أسودٌ، إنما أرادوا أن هذا حلو فيه حموضة، فينبغي أن يكون الثاني صفة للأول، وليس قولهم إنهما جميعًا خبر واحد، وكيف يكون ذلك ؟، هذا ليس له مذهب في العربية[4])).

اعتمادهم عليهما في تصحيح بعض الشواهد:

ومن ذلك قول الشاعر:

فَــلا تَلُحَنِــي فيهــا فَــإنَّ بِحُبِّهــا أخــاكَ مُــصَابُ القلــبِ جَــمٌّ بلابلُــهُ[5]

---

(١) المصدر السابق ٣٥٠/٧.

(٢) البغداديات ١٨١.

(٣) ١٠٨٣/٣.

(٤) التذييل والتكميل ٩٢/٤-٩٣، وتعليق الفرائد ١٣٠/٣، وينظر النص منسوب إلى الأخفش وغير معزو إلى كتاب في البديع ٨٥/١ والارتشاف ١١٣٧/٣.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٣٣/٢، والمقاصد النحوية ٨٧/٢، وشرح شواهد المغني ٩٦٩/٢.

فهذا البيت رواه الكوفيون بنصب ((مصاب)) على الحال، ومنعوا الرفع، لئلا يقع الفصل بين ((إنَّ)) واسمها، قال الفارسي في المسائل القصرية – فيما نقله عنه البغدادي – بعد أن أنشد البيت: ((ورواه الكوفيون ((مصابَ القلب))، وأظنهم هربوا من الفصل، فنصبوا مخافة أن يجري مجرى ((كانت زيدًا الحمى تأخذ))[1])، ثم قال أبو علي مصححًا رواية الرفع: ((وليس الفصل... بقبيح، لأن أبا الحسن قد أنشد في المسائل الصغير: فَإنَّ بِحُبِّها أخاكَ مُصَابُ القلبِ [برفع مصاب][2]))،

وقال الشاعر:

سقى الله أمواهًا عَرفتُ مكانها جُرامًا وملَكومًا وبذَّرَ فالغمرا[3]

واستدل به النحويون على مسألة جمع مياه على أمواه، وعلى منع ((بذَّرَ)) من الصرف للعلمية ووزن الفعل، ورواية الديوان ((جرابًا)) بالباء، وهي رواية الأخفش في حاشية كتاب سيبويه[4]، وقال المتنبئ لما أُنشدَ هذا البيت بحضرته برواية ((جرامًا)) بالميم: ((هو ((جُرابًا)) وهذه أمكنة قتلتها علمًا، وإنما الخطأ وقع من النقلة[5]))، قال ابن جني مصححًا رواية ((جرامًا)): ((هذا البيت أنشده أبو الحسن صاحب سيبويه في كتابه ((جرامًا)) بالميم، وهو الصحيح وعليه علماء اللغة[6]))،

وقال العجاج:

والمرء يبليه بِلاءَ السربالْ تناسخ الإهلالِ بعد الإهلالِ[7]

---

(١) الخزانة ٨/ ٤٥٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨/ ١٠٦.

(٢) الخزانة ٨/ ٤٥٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨/ ١٠٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٠٢، وحاشية الكتاب ٣/ ٢٠٧–٢٠٨، وشرح المفصل ١/ ٦١.

(٤) حاشية الكتاب ٣/ ٢٠٧–٢٠٨

(٥) الخزانة ٢/ ٣٥٥.

(٦) ينظر: الخزانة: ٢/ ٣٤٧، ٣٥٥.

(٧) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه، وتهذيب اللغة ١٥/ ٢٨٠.

وهذا الرجز ورد في عدد من المصادر، منها الزاهر في معاني كلمات الناس[1]، وتهذيب اللغة[2] ومعجم مقاييس اللغة[3]، والمحكم[4]، والمخصص[5] برواية ((بَلاء)) بفتح الباء، قال ابن عصفور: ((ورواه الأخفش في الكبير له: بِلاء، بكسر الباء والمد[6])). وجعله ابن عصفور على هذه الرواية شاهداً على مد المقصور في ضرورة الشعر.

اعتمادهم عليهما في نفي شيء ما عن العرب:

استدل بعض النحويين على بعض المسائل الخلافية بعدم السماع، وهذا مظهر من مظاهر عنايتهم به، وهم يعتمدون في ذلك على نصوص أئمة اللغة والنحو الذين شافهوا الأعراب ونقلوا عنهم، ومن هؤلاء الأئمة الأخفش الأوسط، ومما اعتمدوا فيه على أحد كتابي المسائل للأخفش في نفي شيء ما عن العرب ما يلي:

١- تحدث ابن الدهان وأبو حيان عن مسألة الفصل بين ((إنَّ)) واسمها وذكرا رأي النحويين في المسألة، ثم قالا: ((وقد منع الأخفش في المسائل الكبير أن يُفصل بينهما بما لا يسمع، فقال: لو قلت: إنَّ بينَك يومين زيداً مقيمٌ، كان في القياس جائزًا، ولم يسمع، ولا نجيزه إلا في المسموع[7])).

٢- ذكر الألوسي والبغدادي أن استعمال آخر وأخرى من غير أن يتقدمهما شيء من جنسهما لا يجوز إلا في الشعر، ثم قال الألوسي: ((وفي المسائل الصغرى للأخفش في باب عقده لتحقيق هذه المسألة أن العرب لا تستعمل آخر إلا فيما هو من صنف ما قبله، فلو قلت: أتاني صديق لك وعدو لك آخر لم يحسن لأنه لغو من الكلام[8])). وقال البغدادي بعد أن تحدث عن مسألة منع استعمال لفظ ((آخر)) من غير أن يتقدمه شيء من جنسه: ((وزعم أبو الحسن في الكبير له أن ذلك لايجوز إلا في الشعر،

---

(١) ٢١٧/١.

(٢) ٢٨٠/١٥.

(٣) ٢٩٢/١.

(٤) ٤٢٢/١٠.

(٥) ٦٧/٥.

(٦) ضرائر الشعر ٤٠.

(٧) الغرة ٢١٩ (رسالة دكتوراه)، و التذييل والتكميل ٣٨/٥.

(٨) ١٦٠/٣، وينظر: حاشية الشهاب ١٨٦/٣.

فقال: لو قلت: جاءني آخر من غير أن يُتكلم بشيء لم يجز، ولو قلت: أكلت رغيفًا وهذا قميص آخر لم يحسن، ثم قال: وهذا جائز في الشعر...[1])).

٣- قال أبو حيان بعد أن ذكر مذهب بعض العرب في اسم العدد الواقع بعد ((مذ)) و((منذ)): ((وزعم [أبو الحسن في الكبير له] أن أرباب هذه اللغة لا يقولون: ما رأيته مذ يومان، لمن رآه أمس وإنما يقولون: مذ أمس إلى اليوم، وإنما لم يقولوا ذلك، لأنه يقع فيه لبس من جهة أن اليومين جميعًا لم يتما، فكل واحد منهما على المجاز، ولم يحسن لما اجتمعا جميعًا على المجاز[2])).

٤- وذكر أبو حيان أن الأخفش منع في المسائل الكبير العطف على اسم الزمان الواقع بعد ((مذ)) و((منذ)) إذا اختلف الاسمان الواقعان بعدهما بالتعريف والتنكير، فلا يجوز عنده: ما رأيته مذ يومُ الجمعة ويومان، ولا: ما رأيته مذ أمسِ ويومان، قال الأخفش: ((لأنك لا تقول: ما رأيته مذ أمس إلا وقد رأيته أمس، وكذلك: ما رأيته مذ يومان وأمس))، ثم ذكر أبو حيان رأي ابن السراج[3] في المسألة القائل بالجواز، وعلق عليه بقوله: ((قال ابن عصفور: والصحيح ما ذكره أبو الحسن من أن العطف ليس من كلام العرب[4])).

٥- وتحدث أبو حيان أيضًا عن أن اسم الزمان المختص لا يقع بعد ((مذ)) و((منذ)) إذا كان لا يفيد عدة مدة الانقطاع إلا إذا كان بمعنى ((أول))، نحو: ما رأيته مذ يومُ الجمعة، تريد أن انقطاع الرؤية كان أوله يوم الجمعة، وإن أفاد: ((قال ابن عصفور: يجوز في القياس وقوعه... إذا كان تخصيصه لا يخرجه عن أن يفيد عدة مدة انقطاع الرؤية، إلا أن العرب لم تكلم بذاك قال أبو الحسن في الكبير له: ولو قلت: ما رأيته منذ الشهران، كما تقول: ما رأيته مذ شهران تريد: بيني وبين لقائه الشهران الماضيان، كان جائزًا في القياس وإن كان لا يُتكلم به[5])).

---

(١) شرح شواهد الشافية ٣٦١-٣٦٢.

(٢) التذييل والتكميل ٧/ ٣٥٠.

(٣) لم أعثر عليه في الأصول.

(٤) التذييل والتكميل ٧/ ٣٥٢.

(٥) التذييل والتكميل ٧/ ٣٥٢-٣٥٣. وقد تحدث ابن عصفور في شرحه للجمل (٢/ ٥١-٦١) عن "مذ" و"منذ" وأطال، ولم أجد هذا النص والذي قبله اللذين نقلهما أبو حيان، وكذلك لم أجدهما فيما اطلعت عليه من كتب ابن عصفور الأخرى.

نقل أمثلتهما واعتمادها:

تحدث ابن مالك وأبو حيان عن خلاف النحويين في مسألة نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول، فذكرا أن القول بجواز ذلك هو قول الأخفش والكوفيين وأن المنع هو قول جمهور البصريين، ثم أوردا عددًا من الأدلة والشواهد تعضد قول المجيزين وأتبعا تلك الشواهد بقولهما: ((وقال الأخفش في المسائل: تقول: ضُرب الضربُ الشديدُ زيدًا وضُرب اليومان زيدًا، وضُرب مكانك زيدًا، ووضع موضعُك المتاع، ومن مسائله: أُعطي إعطاءٌ حسنٌ أخاك درهمًا مضروبًا عنده زيد[1]))، وذكر بعض النحويين أن أبا الحسن يشترط في جواز إقامة المصدر والظرف والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به تقدم هذه الأشياء على المفعول، قال أبو حيان: ((وقد أهمل المصنف هذا الشرط، وعليه تمثيل الأخفش المُثل المذكورة في المسائل[2]))).

وتحدث ابن مالك عن ((إنْ)) المخففة فذكر أنها بالتخفيف يزول اختصاصها بالأسماء فتدخل على الأفعال، وأن الغالب في هذه الأفعال أن تكون من الأفعال الناسخة، ويجوز دخولها على غيرها، ثم ذكر مجموعة من الشواهد ختمها بأمثلة ذكرها الأخفش في كتابه المسائل،قال ابن مالك: ((وأجاز الأخفش أن يقال: إنْ قعد لأنا، وإن كان صالحًا لزيد، وإنْ ضرب زيد لعمرًا، وإنْ ظننت عمرًا لصالحًا، صرح بذلك كله في كتاب المسائل[3]))).

الاستدراك على أمثلتهما:

ذكر ابن مالك أنه قد يحذف حرف الجر ويبقى عمله في عدد من المواضع، منها أن يقع بعد ((لو)) مسبوقة بحرف عطف، فقال: ((ومثال ذلك مع الفصل بـ ((لو)) ما حكى الأخفش في المسائل من أنه يقال: جئ بزيد أو عمرو ولو كليهما، وأجاز في ((كليهما))

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٢٩، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤٤-٢٤٥، والبحر المحيط ٦/ ٣١١. وينظر كذلك: السراج المنير للجامع الصغير ١٢٨١ (رسالة دكتوراه).

(٢) التذييل والتكميل ٦/ ٢٤٥.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٧، وينظر النص نفسه مع عزوه إلى كتاب المسائل في: شرح التسهيل ١/ ١٥٠، والتذييل والتكميل ٥/ ١٤٢ وفي التذييل والتكميل ٢/ ٢٢٧ عزاه أبو حيان إلى كتاب المعاني للأخفش، ولم أجده فيه.

الجر، على تقدير: ولو بكليهما والنصب بإضمار ناصب، والرفع بإضمار رافع، وأجود من هذا المثال الذي ذكره الأخفش أن يقال: جئ بزيد وعمرو ولو أحدهما... لأن المعتاد في مثل هذا النوع من الكلام أن يكون ما بعد ((لو)) أدنى مما قبلها في كثرة وغيرها، كقول النبي ﷺ: التمس ولو خاتماً من حديد، وكقولهم: ايتني بدابة ولو حماراً[1])).

اعتمادهم عليهما في نقل آراء بعض النحويين:

ومن ذلك ما نقله الرضي عن المسائل الكبير من أن بعض النحويين يعد حركة ((الطويل)) و((زيد)) في نحو: يا زيدُ الطويلُ، ويا عالمُ زيدُ، حركة بناء، والجمهور على أنها حركة إعراب، قال الرضي: ((فإن قيل:لم لم يجز بناء التوابع المفردة، ولا سيما الوصف منها،كما جاز في: لا رجلَ ظريف، فكنت تقول: يا زيدُ الظريفُ، واللام لا تمنع البناء، كما لم تمنع في ((الخمسة عشرَ))، قلت: إنما جاز ذلك في ((لا)) لأن المنفى في الحقيقة هو الوصف، لا الموصوف فكأن ((لا)) باشرت الوصف، وذلك لأن معنى لا رجل ظريف فيها، لا ظرافة في الرجال الذين فيها، فالمنفي مضمون الصفة، فهي لنفي الظرفاء، لالنفي الرجال، فكأنه قيل: لا ظريف فيها، بخلاف: يا زيدُ الظريفُ، فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع، فبان الفرق، على أنه أورد الاخفش في مسائله الكبير: إن بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو: يا زيدُ الطويلُ، ويا عالمُ زيدُ، إنهما مبنيان على الضم[2])).

اعتمادهم عليهما في إثبات آراء لأبي الحسن مخالفة لما نُسب إليه:

نقل بعض النحويين[3] عن الأخفش القول بالمنع في مسألة حذف مفعولي ((ظن)) وأخواتها اقتصاراً أي من غير دليل، قال أبو حيان بعد أن ذكر هذا الرأي: ((... فأما قول الأخفش في كتابه المسمى بالمسائل الصغرى: تقول: ضَرَبَ عبدُاللّه، وظنَّ عبدُاللّه، وأعلم عبدُاللّه، إذا كنت تُخبر عن الفعل. انتهى، فظاهره مخالفة هذا النقل[4])).

ونقل بعض النحويين منهم الأنباري والعكبري والرضي[5] عن الأخفش مخالفة سيبويه في مسألة العامل في الصفة والتوكيد وعطف البيان، فذكروا أن سيبويه يرى أن

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٩١.

(٢) شرح الكافية ١/ ٤٣٢.

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات ٧٢، وشرح التسهيل ٢/ ٧٤، والتذييل والتكميل ٦/ ٩.

(٤) التذييل والتكميل ٦/ ٩.

(٥) تنظر كتبهم مرتبة: أسرار العربية ٢٦١، واللباب ١/ ٤٠٦، وشرح الكافية ٢/ ٩٦٣.

العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وأن الأخفش يرى أن العامل كونها تابعة لما قبلها، وأوردوا عنه مجموعة من الحجج، قال ابن الدهان بعد أن ذكر نسبة القول الثاني للأخفش: ((ووجَدتُ لَه في المسائِلِ الكَبير شَيئاً لَطيفاً طَريفاً، وذلكَ أنَّهُ قال: تَقُولُ: يا مُنطَلِقاً نَفسُهُ وَإخوَتُهُ، إذا جَعَلتَ ((نَفسُهُ)) تَأكيداً لِلمُضمَرِ في ((مُنطَلِق)) عَلَى قبُح، فَلَو لم يَطُل لما انتَصَبَ، وَما طُولُهُ إلاَّ لِعمَلِهِ في ((نَفسُهُ))، أو يَكُون قَد نَظَرَ إلى المَعطُوفِ عَلَى المُضمَرِ فِيهِ، فأمَّا الضَّمِيرُ الذي فِيهِ فلا يَطُولُ بِهِ وَهَذا يُقَوِّي قَولَ سِيبويهِ[1])).

ونقل كثير من النحويين[2] عن الأخفش القول بجواز العطف على معمولي عاملين إذا كان أحد العاملين جارًا، وتقدم المعطوف المجرور، نحو: إنَّ في الدار زيدًا والمسجدِ عمرًا، قال أبو حيان بعد أن ذكر المسألة والخلاف فيها: ((أما الأخفش فعنه في هذه الصورة قولان: أحدهما: الجواز، وهو المشهور عنه.... والقول الثاني: المنع، ذكره في كتاب المسائل له[3])).

وقال أبوحيان وهو يتحدث عن المصدر المختص بأل وبالإضافة وبالصفة وأنه لا يجوز أن يقع تأكيدًا للفعل: ((ولكون المصدر المخصص المعرّف لا يجوز أن يقع تأكيدًا للفعل منع النحاة: ضربتُه أنْ ضربَه، وزعموا أن قول الناس: لعنه الله أن يلعنه، لحن، قال أبو إسحاق: امتنع في مثل هذا أن يؤكد به الفعل، لأن ((أنْ)) تخلص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم، وقد حُكي عن الأخفش إجازة ذلك، والذي ذكره في الكتاب الكبير إنما منعه[4])). وقال ابن الدهان في حديثه عن المصدر المؤكد: ((والأخفشُ ينفردُ في هذا البابِ بمسألةٍ لا يُجيزُها غيرُهُ، وهي: ضربْتُ زيداً أنْ ضَرَبْتُ، ويقولُ: هي في تقديرِ المصدَرِ، وإنما هو معرفة، ولا يمتنع أن يؤكِّدَ المصدرُ المعرفةَ، ورأيتُه في كتابِهِ الكبير قد منعَ من المسألة[5])).

---

(١) الغرة ٦٦٣ (رسالة دكتوراه).

(٢) ينظر: المقتضب ٤/ ١٩٥، والتعليقة ١/ ١٠٢، وشرح عيون كتاب سيبويه ٢٣٠، وشرح المفصل ٣/ ٢٧، واللباب ١/ ٤٣٣، والبسيط ١/ ٣٥٣.

(٣) الارتشاف ٤/ ٢٠١٥.

(٤) التذييل والتكميل ٧/ ١٤٩.

(٥) الغرة ٣٠٥ (رسالة دكتوراه).

إيراد تعليلات الأخفش في أحد كتابي المسائل واعتمادها:

ساق بعض النحويين عددًا من التعليلات النحوية معتمدين فيها على أحد كتابي المسائل، ومن ذلك ما ذكره القارسي في حديثه عن علة دخول اللام في خبر ((إنْ)) المخففة حيث أتى بتعليل أبي الحسن في المسائل الكبير، وفيه قال الأخفش: ((وإنما دخلت هذه اللام لئلا تلتبس بما تكون فيه ((إنْ)) إذا كانت بمعنى ((ما))، لأنك لو قلت: إنْ كان لصالحًا، التبس بهذا[1]))، ثم عقب أبو علي على ذلك بقوله:((إن قول أبي الحسن... صحيح كما قال،وهكذا قلت فيه قبل أن أعرفه لأبي الحسن[2]))).

وعد ابن عصفور صرف ما لاينصرف من الضرورات الشعرية مع أنه سُمع عن بعض العرب صرفه في سائر الكلام، وعلل لذلك بما علل به الأخفش في المسائل الكبير، وهو((أن صرف ما لاينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب، فكان ذلك لغة الشعراء، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه فجرت ألسنتهم على ذلك، وأما سائر العرب فلا يجيزون صرف شيء منه في الكلام، فلذلك جعل من قبيل ما يختص بالشعر[3]))).

وتحدث أبو حيان عن مسألة الفصل بين ((إنَّ)) واسمها بمعمول الخبر فذكر أن مذهب الجمهور المنع، ثم أورد عددًا من الصور التي منعها الجمهور، ومنها ((إنَّ حتى اليومِ زيدًا مقيمٌ)) وعلل لمنع التقديم في مثل تلك الصورة بتعليل الأخفش في المسائل الكبير، وهو ((أن ((حتى)) معناها الانتهاء، فلا بد أن يتقدمها كلام[4]))).

وعلل ابن عصفور –فيما نقله عنه أبو حيان وناظر الجيش والسيوطي– لخروج الظرف عن الظرفية إذا دخل عليه حرف الجر بقوله: ((والسبب في خروج الظروف بالخفض عن الظرفية إلى الاسمية ما ذكره الأخفش في كتابه الكبير من أنهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل لشبهه به، من حيث كان أكثر الظروف

---

(١) البغداديات ١٨٠–١٨١.

(٢) المصدر السابق ١٨١.

(٣) ضرائر الشعر ٢٥. وينظر كذلك الارتشاف ٥/ ٢٣٨٠. وفيه: ((ونقل الأخفش في الكبير له، والزجاجي في نوادره أن بعض العرب يصرف ما لا ينصرف في الكلام، وسائر العرب لا يعرفونه إلا في الشعر)).

(٤) الغرة ٢١٩ (رسالة دكتوراه)، ولتذييل والتكميل ٥/ ٣٨.

قد أخرج منها الإعراب، وأكثرها أيضًا لا يثنى ولا يجمع ولا يوصف، قال: فلما كانت كذلك كرهوا أن يدخلوا فيها ما يدخلون في الأسماء[1]))، وتحدث أبو حيان عن مسألة تقديم الحال على صاحبها وتأخيرها، ثم قال: ((وأما ((ما جاء راكبًا إلا زيدٌ)) فلا يجوز تأخيره، لأن هذه الحال تلتبس بالحال التي ليست مؤخرة، لأنك إذا قلت: ((ما جاء راكبًا إلا عبدُالله)) فأنت تنفي عن حال الركوب كل شيء إلا مجيئ عبدالله راكبًا فلم تنف عن الركوب شيئًا، هذا نص أبي الحسن في المسائل[2]))).

اللجوء إلى أحد كتابي المسائل لحسم الخلاف في بعض القضايا النحوية:

ومن ذلك أن سيبويه قال في باب الاشتغال: ((فإن قلت: لقيت زيدًا وأما عمرو فقد مررت به، ولقيت زيدًا وإذا عبدُالله يضربه عمرو، فالرفع، إلا في قول من قال: زيدًا رأيته وزيدًا مررت به، لأن ((أمَّا)) و((إذا)) يُقطع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء.... إلا أن يُوقع بعدها فعل[3]))، وقد اختلف النحويون حول نص سيبويه، وذلك لأن سيبويه نفسه ومعه النحويون نصوا على أن ((إذا)) الفجائية لا يقع بعدها فعل البتة، لا ظاهرًا ولا مضمرًا فكيف يقول هنا: ((إلا أن يُوقع بعدها فعل)) ؟، وقد ساق أبو حيان تفسير عدد من النحويين لكلام سيبويه منهم السيرافي وابن طاهر وابن خروف والشلوبين[4]، ثم ختم نقاشه في المسألة بأن أورد نصًا من المسائل الكبير، فقال: ((وذلك أن أبا الحسن الأخفش حكى عن العرب أن ((إذا)) الفجائية إذا كان الفعل مقرونًا بـ ((قد)) جاز أن يليها الفعل، فتقول: خرجتُ فإذا قد ضرب زيدٌ عمرًا، وإن لم يكن مقرونًا بـ ((قد)) فلا يجوز أن يليها الفعل، ووجب أن يليها الاسم[5]))، قال أبو حيان معلقًا: ((فعلى هذا الذي نقله الأخفش كان حمل كلام سيبويه على ظاهره صحيحًا، وكان معنى قوله: إلا أن يدخل عليها ما يَنصب، محمولاً على ما يجوز له أن ينصب، والذي يجوز له أن ينصب في ((إذا)) هو الفعل المقرون بـ ((قد)) على ما نقل الأخفش عن العرب...)).

---

(١) ينظر: النص في: التذييل والتكميل ٨/ ٩٠، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠٣٦، والأشباه والنظائر ١/ ٣٨.

(٢) التذييل والتكميل ٩/ ٦٨.

(٣) الكتاب ١/ ٩٥.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٦/ ٣٠٣- ٣٠٥.

(٥) التذييل والتكميل ٦/ ٣٠٦، وينظر: شرح المقرب المسمى التعليقة ١/ ٣٨٢.

وذهب بعض النحويين ومنهم مكي ابن أبي طالب والزمخشري والعكبري[1] إلى أن جملة ((ولها كتاب معلوم)) من قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾[2]، صفة ((القرية)) وذهب الجمهور إلى أنها حال، وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها، ورد ابن عقيل ما ذهب إليه الزمخشري ومن معه، وعلل بقوله: ((لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وأيضًا وجود ((إلا)) مانع من ذلك إذ لا يُعترض بـ((إلا)) بين الصفة والموصوف وممن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الأخفش في المسائل[3])).

شرح كلام الأخفش في كتاب المسائل:

وممن قام بذلك ابن مالك في كتابيه شرح التسهيل وشرح عمدة الحافظ، فذكر في شرح التسهيل أن مذهب ابن السراج والسيرافي القول بجواز حذف مفعولي ((ظن)) اقتصارًا، أي من غير دليل، قال: ((وكأن الذي دعاهما لهذا أن الأخفش قال في كتابه المسمى بالمسائل الصغرى: ((تقول: ضَرَبَ عبدُالله، وظنَّ عبدُالله، وأعلم عبدُالله، إذا كنت تُخبر عن الفعل، هذا نصه والذي عندي أن الأخفش لم يقصد جواز الاقتصار مطلقًا، بل مع قرينة محصلة لذلك، كقولك لمن قال: من ظنني ذاهبًا؟: ظن عبدُالله، ولمن قال: من أعلمك أني ذاهب ؟: أعلم عبدالله ولذلك قال: إذا كنت تخبر فإن الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر[4])).

وفي شرح عمدة الحافظ أورد قول الأخفش في المسائل الصغرى: ((ومن العرب من يجعل ((رويد)) مصدرًا، فيقول: رويدَ زيدٍ عمرًا، كقولك: ضَرْبُ زيدٍ عمرًا، ورويدَك عمرًا، مثل ضَرْبِك عمرًا))، ثم شرح هذا النص بقوله: ((فـ ((رويد)) في مثل هذا الكلام مصدر ملازم للنيابة عن ((أرود))، وهو متعلق بفعل مضمر عمل فيه النصب، ففتحته فتحة إعراب، بخلاف قولك: رويد زيدًا بلا إضافة، فإنه اسم فعل ملازم للنيابة عن ((أرود)) دون تعلق بعامل وفتحته فتحة بناء[5])).

---

(١) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: مشكل إعراب القرآن ٤١٠/١، والكشاف ٥٣٤/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٤٦/٢.

(٢) الآية ٤ من سورة الحجر.

(٣) شرح ابن عقيل ٢٦١/٢.

(٤) شرح التسهيل ٧٤/٢-٧٥.

(٥) شرح عمدة الحافظ ٧٣٧/٢.

الفصل الثالث: موقف النحويين من آراء الأخفش في كتابي المسائل:

لم يكن موقف النحويين إزاء ما ينقلونه من آراء أبي الحسن في أحد كتابي المسائل واحداً، بل تعددت مواقفهم، فتارة يوافقون الأخفش فيما ذهب إليه، وتارة يخالفونه، وتارة يلتزمون الصمت حيال ما ينقلون، ودونك البيان:

١- موافقة الأخفش في المسائل في بعض آرائه:

أولاً: آراء للأخفش منقولة من كتاب المسائل الكبير:

ذهب الأخفش إلى أن ((إنْ)) المخففة في نحو: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، لاتعمل فقال: ((اعلم أن دخولها هاهنا كدخول ((لكنْ)) ليس لها عمل[١]))، قال أبو علي الفارسي معلقاً: ((قول أبي الحسن صحيح كما قال[٢]))

وذهب الأخفش أيضًا إلى أن اللام التي بعد ((إنْ)) المخففة هي لام الابتداء الواقعة بعد ((إنَّ)) المشددة، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولهذا منع أبو الحسن فتح همزة ((إنَّ)) بعد التخفيف إذا وجدت اللام، فقال بعد أن ذكر ((إنْ)) المخففة وعلة لزوم اللام بعدها: ((... ولا تكون في هذا الكلام ((إنْ)) مفتوحة أبدًا، إن وقعت على اسم أو فعل، لأن اللام لازمة لهذا، فلا تكون إلا مكسورة[٣]))، قال ابن مالك بعد أن ذكر هذا الرأي وعزاه إلى الأخفش في المسائل الكبير: ((وهو الصحيح عندي[٤]))

وتحدث تقي الدين النيلي عن خلاف النحويين في قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ، ثم قال: ((والصحيح ما ذكره الأخفش في المسائل الكبير، وعول عليه أبو علي في الحلبيات أن في ((ليس)) ضمير الشأن والقصة، ويرتفع ((المسك)) بأنه خبر خبر المبتدأ الذي هو ((الطيب)) والمبتدأ وخبره جميعًا جملة في موضع نصب خبر ((ليس))...[٥]))

وذهب الأخفش إلى أن ((مذ)) و((منذ)) لا يتقدمهما من الأفعال إلا الأفعال المنفية لفظًا ومعنًى، أو المنفية لفظًا، أو الأفعال الموجبة التي تقتضي الدوام، نحو: ما رأيت زيدًا مذ

---

(١) البغداديات ١٨٠.

(٢) المصدر السابق ١٨١.

(٣) البغداديات ١٨١.

(٤) شرح التسهيل ٢/٣٦.

(٥) الصفوة الصفية ٣/٣٠-٣١. ونظر رأي الفارسي في الحلبيات ٢١٠ دون تنصيص على كتاب المسائل.

يوم الجمعة، وسرتُ منذ يوم الجمعة، إذا أردت اتصال السير. قال أبو حيان: ((قال أبو الحسن في الكبير له: لو قلت: رأيته مذ يوم الجمعة، وأنت تعني أنك رأيته يوم الجمعة ثم انقطعت الرؤية إلى ساعتك، لم يجز[1]))، ثم ذكر أبو حيان رأيًا لابن السراج نقله من كتاب ((الأصول)) وختم بقوله: ((قال ابن عصفور: والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن...[2]))).

وذهب الأخفش في المسائل الكبير إلى أن العامل في الصفة والتوكيد وعطف البيان هو العامل في المتبوع، ووافقه على ذلك ابن الدهان في الغرة، ووصف قوله وتعليله بالطرافة والظرافة[3].

ونقل بعض النحويين منهم ابن الأنباري والعكبري والرضي[4] عن الأخفش مخالفة سيبويه في مسألة العامل في الصفة والتوكيد وعطف البيان. فذكروا أن سيبويه يرى أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وأن الأخفش يرى أن العامل كونها تابعة لما قبلها، وأوردوا عنه مجموعة من الحجج. قال ابن الدهان بعد أن ذكر نسبة القول الثاني للأخفش: ((وَوَجَدتُ لَهُ في المسائِلِ الكَبيرِ شَيئاً لَطيفاً طَريفاً، وَذَلِكَ أَنَّهُ قالَ: تَقُولُ: يا مُنطَلِقاً نَفسُهُ وَإِخوَتُهُ، إذا جَعَلتَ ((نَفسُهُ)) تَأكيداً لِلمُضمَرِ في ((مُنطَلِق)) عَلَى قُبحٍ، فَلَو لم يَطُل لما انتَصَبَ، وَما طُولُهُ إلاَّ لِعمَلِهِ في ((نَفسُهُ))، أو يَكُون قَد نَظَرَ إلى المَعطُوفِ عَلَى المُضمَرِ فِيهِ. فأمَّا الضَّمِيرُ الذي فِيهِ فلا يَطُولُ بِهِ وَهَذا يُقَوِّي قَولَ سِيبويهِ[5])).

وعد أبو علي الفارسي قول العرب: أرأيتك زيداً ما فعل، دليلاً على أنه لايجتمع خطابان في كلام واحد، فقال في التذكرة – فيما نقله عنه السيوطي –: ((الدليل على هذا الأصل قولهم: أرأيتك زيداً ما فعل، ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق بها من تثنية وجمع وتأنيث وتذكير أن التاء في جميع الأحوال على صورة واحدة، فلا يجوز على

---

(١) التذييل والتكميل ٧/ ٣٤٨.

(٢) المصدر السابق. وقد تحدث ابن عصفور في شرحه للجمل (٢/ ٥١–٦١) عن "مذ" و"منذ" وأطال. ولم أجد هذا والذي قبله اللذين نقلهما أبو حيان، وكذلك لم أجدهما فيما اطلعت عليه من كتب ابن عصفور الأخرى.

(٣) ٦٦٣ (رسالة دكتوراه).

(٤) تنظر كتبهم مرتبة: أسرار العربية ٢٦١، واللباب ١/ ٤٠٦، وشرح الكافية ٢/ ٩٦٣.

(٥) الغرة ٦٦٣.

هذا: يا غلامك، لأن الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر، وهي غير الغلام، فقد حصل في الكلام خطابان فامتنع لذلك، ولو قال: يا ذاك، كان ((ذا)) قد وقع موقع الخطاب، فإذا وصل بالكاف لم يكن حسناً، وهو أشبه من الأول، لأن ((ذا)) هو الكاف،وليس الغلام الكاف))، ثم ختم بقوله: ((وقد عمل أبو الحسن في ((المسائل الكبير)) أبواباً ومسائل، وهذا أصل تلك المسائل عندي[1]))، وفي هذا إشارة منه إلى مصدر تلك الأشياء التي ذكرها وأنه موافق لأبي الحسن فيها.

وأجاز الأخفش في المسائل الكبير وقوع الجملة الفعلية بعد ((إذا)) الفجائية إذا كانت الجملة مقرونة بـ ((قد))، ووافقه على ذلك ابن عصفور في المقرب[2].

ثانيًا: آراء للأخفش منقولة من كتاب المسائل الصغير:

منع الأخفش في المسائل الصغير أن يعرب ((أخاه)) في نحو: ((ظننت الذي الضاربُ بكرًا أخاه زيدٌ عمرًا)) بدلاً من ((بكر)) الواقع في صلة ((الضارب))،والعائد إلى الموصول هو الهاء في ((أخاه))،ووافقه على ذلك الرماني، قال الفارقي بعد أن ذكر المثال السابق: ((وإنما منع منه أبو الحسن الأخفش، لأنه رأى أن البدل إنما يجيء بعد تمام الاسم، وإذا مضى الاسم الموصول بلا عائد منه إلى الأول لم يعتد بالبدل ولم يجز، لأن البدل يجيء مجيء الفضلة، وذلك قوله في الكتاب الصغير من مسائله، وكان شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى –أيده الله– يرى رأيه في ذلك، سألته فأجاب بموافقته[3])).

وتحدث الشاطبي والبغدادي عن وقوع ((أنَّ)) المشددة وما دخلت عليه بعد ((لو)) الشرطية وذكرا رأي النحويين في إعراب المصدر المؤول، وأن سيبويه والجمهور يرون أنه مبتدأ محذوف الخبر، كحذفه بعد ((لولا))، وأن المبرد يرى أنه فاعل لفعل محذوف، وذلك لأن وقوع الفعل بعد ((لو)) لازم كلزومه بعد ((إنْ)) الشرطية، ثم ذكرا آراء أخرى لبعض النحويين، وختما المسألة بقولهما: ((وذهب أبو الحسن في المسائل الصغير إلى أن ((أنَّ)) بعد ((لو)) زائدة، وكرر الاسم للتوكيد، كما كرر في قولهم: ضربت القوم

---

(١) الأشباه والنظائر ٣٨٨/١.

(٢) ينظر: شرح المقرب المسمى التعليقة ٣٨٢/١–٣٨٣، وقد سبق إيراد نص الأخفش ورأي ابن عصفور في ص ٢٣ من هذا البحث.

(٣) تفسير المسائل المشكلة ص ١٢٥.

بعضهم، وأعمل ((أنَّ)) وإن كانت زائدة، كما أعملت الحروف الزائدة، واحتج له الفارسي في التذكرة[1])).

وذهب الجمهور ووافقهم الأخفش إلى أنه لا يجوز أن يلي ((إنَّ)) وأخواتها إلا اسمها إن تقدم على الخبر أو خبرها إن تقدم على الاسم، وكان طرفًا أو مجرورًا، فلو تقدم معمول الخبر، وكان غير ظرف أو مجرور، نحو: إنَّ طعامك زيدًا آكلٌ، فالجميع متفق على بطلانه، وإن كان ظرفًا أو مجرورًا، نحو: إنَّ عندك زيدًا مقيمٌ، فالجمهور على منعه، وما سمع منه يتأولونه، أما الأخفش فقال في المسائل الكبير: ((ولا نجيزه إلا في المسموع[2]))، وجعل من المسموع قول الشاعر:

فَلا تَلْحَنِي فيها فَإنَّ بِحُبِّها أخاكَ مُصَابُ القلبِ جَمٌّ بلابلُه[3]

ووافقه على ذلك الفارسي فقال في المسائل القصرية – فيما نقله عنه البغدادي – بعد أن أنشد البيت: ((ورواه الكوفيون ((مصابَ القلب))، وأظنهم هربوا من الفصل، فنصبوا مخافة أن يجري مجرى ((كانت زيدًا الحمى تأخذ))، ثم قال أبو علي مصححًا رواية الرفع: ((وليس الفصل... بقبيح لأن أبا الحسن قد أنشد في المسائل الصغير: فَإنَّ بِحُبِّها أخاكَ مُصَابُ القلبِ [برفع مصاب][4]))، وقال الفارسي في التذكرة –فيما نقله عنه الشاطبي–: ((رأيت أبا الحسن في المسائل الصغير يجيز ذلك في مسائل له يفصل بينها بالظرف المتعلق بالخبر[5])).

وأجاز الأخفش في المسائل الصغرى العطف على الضمير المجرور من غير إعادة للجار[6]، ووفقه ابن مالك في شرح عمدة الحافظ، حيث قال بعد أن ذكر مجموعة من الشواهد التي عُطف فيها على ضمير مجرور دون إعادة لحرف الجر: ((والعمل بمقتضى هذه الشواهد في النظم والنثر قياسًا هو مذهب يونس والأخفش والكوفيين، وهو اختيار الشيخ أبي علي الشلوبين واختياري[7])).

---

(١) المقاصد الشافية ٦/ ١٨٣– ١٨٤، وحاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٦٥٢.

(٢) الغرة ٢١٩ (رسالة دكتوراه)، والتذييل والتكميل ٥/ ٣٨.

(٣) البيت من الطويل، وسبق تخريجه.

(٤) الخزانة ٨/ ٤٥٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨/ ١٠٦.

(٥) المقاصد الشافية ٢/ ١٩٥.

(٦) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٧–٦٦٨، وسبق إيراد نص الأخفش في ص ١٩ من هذا البحث.

(٧) المصدر السابق ٢/ ٦٦٥.

وذهب الأخفش في المسائل الصغرى إلى أنه لا يوصف بـ ((آخر)) إلا ما كان من جنس ما قبله ليتبين مغايرته، فمنع أن يقال: أتاني صديق وعدو لك آخر، قال: لأنه لغو من الكلام، ووافقه على ذلك ناقلا النص وهما الألوسي[1]، وشهاب الدين الخفاجي[2].

ثالثًا: آراء للأخفش منقولة من كتاب المسائل ((هكذا)):

أجاز الأخفش في كتاب المسائل حذف حرف الجر مع بقاء عمله بعد ((لو)) مسبوقة بحرف عطف[3]، وفي الاسم المقرون بهمزة الاستفهام، وبـ ((هلا))[4]، ووافقه على ذلك ابن مالك، وأبو حيان، وابن عقيل[5]، قال ابن مالك بعد أن ذكر هذا القول: ((ومنعه الفراء... والصحيح جوازه[6])).

وأجاز كذلك إنابة المصدر والظرف والجار والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به[7]، قال ابن مالك بعد أن نسب هذا الرأي للأخفش والكوفيين: ((وبقولهم أقول، إذ لا مانع من ذلك، مع أنه وارد عن العرب[8])).

وتحدث ابن مالك عن ((إنْ)) المخففة فذكر أن الغالب في الأفعال التي تليها أن تكون من الأفعال الناسخة، فإن دخلت على غيرها فهو قليل لا يقاس عليه في مذهب جمهور النحويين وأن مذهب الأخفش في كتابه المسائل جواز القياس، قال ابن مالك: ((وبقوله أقول، لصحة الشواهد على ذلك نظمًا ونثرًا[9])).

ونص الأخفش في كتاب المسائل على أنه لا يجوز الفصل بين الموصوف وصفته بـ ((إلا)) فقال: ((لا يفصل بين الموصوف والصفة بـ ((إلا))، ونحو: ما جاءني رجل إلا راكب، تقديره: إلا رجل راكب، وفيه قبح، لجعلك الصفة كالاسم[10])). وممن صرح بعدم جواز

---

(١) ينظر: روح المعاني ٣/ ١٦٠.

(٢) ينظر: حاشية الشهاب ٣/ ١٨٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٩١، وسبق إيراد نص الأخفش في ص ٢٢ من هذا البحث.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٩٢، وسبق إيراد نص الأخفش في ص ٢٢من هذا البحث.

(٥) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: شرح التسهيل ٣/ ١٩١-١٩٢، الارتشاف ٤/ ١٧٥٩، المساعد ٢/ ٢٩٨.

(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٩٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٢٨-١٢٩، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤٤-٢٤٥، والبحر المحيط ٦/ ٣١١.

(٨) شرح التسهيل ٢/ ١٢٨.

(٩) شرح التسهيل ٢/ ٣٦-٣٧، وينظر كذلك: شرح التسهيل ١/ ١٥٠، والتذييل والتكميل ٥/ ١٤٢.

(١٠) شرح التسهيل ٢/ ٣٠١، وينظر: التذييل والتكميل ٨/ ٢٩٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٦١.

الفصل أيضًا الفارسي في التذكرة[1]، قال ابن مالك: ((وما ذهبا إليه هو الصحيح، لأن الموصوف والصفة كشيء واحد...[2])).

وخالف الأخفش الجمهور فأجاز في كتاب المسائل توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين دون توكيده بالضمير المنفصل، فأجاز أن تقول: قاموا أنفسُهم، من غير توكيد، ووافقه أبو حيان والسمين، وابن عادل الحنبلي[3].

وتحدث ابن سيده في المحكم عن ((البهاء)) وهو المنظر الحسن الرائع، ثم قال: ((وبَهُوَ بهاء فهو بَهِيٌّ، والأنثى بَهِيَّةٌ.... وقالوا: امرأة بُهْيا فجاؤوا على غير بناء المذكر، ولا يجوز أن يكون تأنيث قولنا: هذا الأبْهَى، لأنه لو كان كذلك لقيل، في الأنثى: البُهْيا، فلزمتها الألف واللام، لأن اللام عقيب ((مِن)) في قولك: أفْعَل من كذا، غير انه قد جاء هذا نادر...[4])) ثم أيد ابن سيده كلامه بقوله: ((وقال أبو الحسن الأخفش في كتاب المسائل: إن حذف الألف واللام من كل ذلك جائزٌ في الشعر، وليست الياء في بُهْيا وَضعاً، إنما هي الياء التي في الأبْهَى، وتلك الياء واو في وضعها، وإنما غلبتها إلى الياء لمجاوزتها للثلاثة، ألا ترى انك إذا ثنيت الأبهى قلت: الأبْهَيانِ، فلولا المجاوزة لصحت الواو ولم تنقلب إلى الياء، على ما قد أحكمته صناعة الإعراب[5])).

٢- مخالفة الأخفش في المسائل في بعض آرائه:

أولاً: آراء للأخفش منقولة من كتاب المسائل الكبير:

ذهب الأخفش والكسائي إلى أن ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة:٦٩]، معطوف على الضمير في ((هَادُواْ))، قال أبو جعفر النحاس: ((وقال

---

(١) المصادر السابقة.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٠١-٣٠٢.

(٣) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: البحر المحيط ٢/١٩٧، والدر المصون ١/٥٥٤، واللباب في علوم الكتاب ١/٧٣٩. وفي الغرة ٦٦٣ (رسالة دكتوراه) نقل ابن الدهان نصًا عن المسائل الكبير يجيز فيه الأخفش توكد الضمير المستتر دون توكيده بضمير منفصل، لكن وصفه بالقبح وقد سبق إيراد النص في ص ٣٦-٣٧ من هذا البحث.

(٤) المحكم ٤/٤٣٨.

(٥) المحكم ٤/٤٣٨-٤٣٩.

الكسائي والأخفش ذكره في المسائل الكبير ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ عطف على المضمر الذي في ﴿هَادُواْ﴾، وقال الفراء: إنما جاز الرفع لأن ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ لايبين فيه الإعراب، قال أبو جعفر: وسمعت أبا إسحاق يقول، وقد ذكر له قول الأخفش والكسائي: هذا خطأ من جهتين: أحدهما أن المضمر المرفوع يقبح العطف عليه حتى يؤكد، والجهة الأخرى أن المعطوف شريك المعطوف عليه فيصير المعنى إن الصابئين قد دخلوا في اليهودية وهذا محال وسبيل ما لا يتبين فيه الإعراب وما يتبين فيه واحدة[1])).

وذهب الأخفش إلى أن اللام التي بعد ((إنْ)) المخففة هي لام الابتداء الواقعة بعد ((إنَّ)) المشددة، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولهذا منع أبو الحسن فتح همزة ((إنَّ)) بعد التخفيف إذا وجدت اللام. فقال في المسائل الكبير بعد أن ذكر ((إنْ)) المخففة وعلة لزوم اللام بعدها: ((... ولا تكون في هذا الكلام ((إنْ)) مفتوحة أبدًا، إن وقعت على اسم أو فعل، لأن اللام لازمة لهذا فلا تكون إلا مكسورة[2]))، وقد خالفه في ذلك أبو علي الفارسي، وذهب إلى أن اللام التي بعد المخففة غير تلك التي بعد المشددة، واستدل بأن ما بعد هذه ينتصب بما قبلها من الأفعال، نحو قوله تعالى ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ﴾ [الأنعام:١٥٦])[3]، ثم قال أبو علي: ((وإذا ثبت أن هذه اللام ليست للابتداء لم يمتنع أن تفتح ((إنْ)) إذا كانت هذه اللام معها ودخل عليه ما يوجب فتحها إذ المانعة من انفتاح ((إنْ)) غيرها وهي التي للابتداء[4]))، وختم أبو علي نقاشه في المسألة بقوله معلقًا على قول الأخفش: ((ويدخل على من زعم أن هاهنا ضميرًا أن يقول له: كيف تصنع باللام إذا أظهرت الضمير في اللفظ هل تقول: إنه عبدًاللّٰه لمنطلق، وإنه كان عبدًاللّٰه لمنطلقًا، فهو إذا قال ذا، فقد جعل اللام في غير موضع ((إنْ))، فإن احتج بأن العرب قد تقول: إنْ عبدُاللّٰه وجهُهُ لحسن، فهذا شاذ لا يقاس عليه[5]))، قال أبو علي: ((يدل على أنه جعل اللام التي في نحو: إنْ وجدت زيدًا لكاذبًا، لام الابتداء،

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢.

(٢) البغداديات ١٨١.

(٣) ينظر: البغداديات ١٨٢.

(٤) البغداديات ١٨٣.

(٥) البغداديات ١٨١.

وقد بينا فساد ذلك، وكيف يجوز أن تكون هذه اللام لام الابتداء وقد دخلت في نحو قوله تعالى﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[الأعراف:١٠٢]))[١].

وأورد الفارقي مجموعة من الألفاظ ذكر أنه لا يصح الإخبار عنها ثم قال: ((وكذلك ((عند)) إلا على مذهب أبي الحسن الأخفش،فإني رأيته في مسائله الكبير يخبر عنه، وليس ذلك بشيء، ولا هو موضع الاحتجاج على المخالفين[٢]))، ثم قال: ((فإن قيل لك أخبر عن ((عند)) فإن ذلك أيضًا لا يجوز، لأنه استبهم استبهام الحروف، فأشبهها فلم يرفع ولم يضمر في الإخبار، واستبهامه أنه لا يخص بقعة بعينها....وما لا يضمر ولا يرفع لا يصح الإخبار عنه، وقد أجاز ذلك فيه أبو الحسن الأخفش وهو خطأ، لما قدمنا من نقص تمكنه، حتى امتنع من الإضمار والرفع[٣]))).

وتحدث الفارقي أيضًا عن الخلاف في صحة الإخبار عن خبر ((كان)) في نحو: كان ثوبُك المُزيّنهُ علَمهُ عبدَالله مُعْجِبًا، فقال: ((إن قيل لك: أخبر عن ((مُعْجِبًا)) الذي هو الخبر، فإن ذلك على الخلاف، فبعضهم لا يجيزه، وبعضهم يجيزه على قوة، وبعضهم يجيزه على قبح، فمن منع منه، فلأن الخبر عنده في معنى ((كان من الأمر كذا وكذا))، فهي في معنى جملة فيها الفائدة، وما هو موضوع للفائدة لا تخبر عنه، فكذلك ما هو في معناه، وإلى مثل هذا رأيت أبا الحسن الأخفش يشير في مسائله الكبير، وعبارته عنه تحتاج إلى تأمل، ففيها إشكال، وممن ضعفه أبو بكر بن السراج ويعتمد على أنه في معنى الخبر، ومعنى المفعول، فلم يخلص لأحدهما، فضعف الإخبار عنه، ومن أجازه على حسن فلأنه خبر، ولا خلاف في الإخبار عن الخبر إذا كان مفردًا، وإلى هذا كان يذهب شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى، وهو عندي الوجه[٤]))).

وأجاز جمهور النحويين[٥]الإخبار عن المبتدأ المفرد بمتعدد لفظًا لا معنًى لقيامه مقام خبر واحد لفظًا ومعنًى، نحو: هذا حلوٌ حامضٌ، بمعنى: مُزٌ[١]، فـ((حلوٌ حامضٌ)) في

---

(١) البغداديات ١٨٥.

(٢) تفسير المسائل المشكلة ٢٧٢.

(٣) تفسير المسائل المشكلة ٢٧٣-٢٧٤.

(٤) تفسير المسائل المشكلة ٣٨٣-٣٨٤.

(٥) ينظر: الأصول ١/ ١٥٥، والمفصل ٢٧، وشرح التسهيل ١/ ٣٢٦_٣٢٧،وتعليق الفرائد ٣/ ١٢٩، والمقاصد الشافية ٢/ ١٢٩.

الحقيقة خبرٌ واحدٌ عن المبتدأ قبله، وإنما تعدد في اللفظ خاصة، وخالف في ذلك أبو الحسن الأخفش في كتابه المسائل الكبير[٢] فذهب إلى أن الثاني ليس بخبر بل هو صفة للأول، وأن المعنى: هذا حلو فيه حموضة.

قال الشاطبي: ((وقد أبطل الفارسي في التذكرة أن يكون الثاني أحد التوابع فقال: إن قلت: إن الثاني تابع للأول فليس يجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأول، لأن الأول مراد كما أن الثاني كذلك، قال: ومن ههنا لا يجوز أن يكون الثاني صفة للأول، قال: والصفة أظهر ألاَّ تجوز، لأنك لا تصف الحلو بأنه حامض، وإنما تخبر عن الأول أنه جمع الطعمين، يعني في قولك: هذا حلو حامض، ولا مَدْخَل لشيء من باقي التوابع هنا[٣])).

وتحدث أبو حيان عن مسألة تقديم معمول ما بعد ((إلا)) عليها، نحو: ما زيدٌ طعامَك إلا آكل، فقال: ((أجاز ذلك الأخفش، ذكره في المسائل الكبار))، ثم خالفه، وذكر أن مخالفته والقول بالمنع، هو قول السيرافي والفارسي[٤].

وذهب الأخفش في المسائل الكبير إلى أن ((بُرًا)) في نحو: هذا قَفِيزٌ بُرًّا، مَنصُوبٌ عَلَى الحالِ، قال ابن الدهان: ((وَرَأيتُ الأَخفشَ قد ذَكَرَ في كِتابِهِ: هذا قَفِيزٌ بُرًّا، مَنصُوبٌ عَلَى الحالِ لا غَيرُ[٥])) ولم يوافق احدٌ من النحويين الأخفشَ فيما ذهب إليه، حيث أوجبوا أن يكون ((بُرًا)) في الجملة السابقة منصوبًا على التمييز.

وذهب الأخفش في المسائل الكبير إلى أن صيغة ((فَعُل)) إذا استعملت لمدح أو ذم، فإنها تلحق بباب ((نعم وبئس)) ويجوز إلحاقها بباب التعجب، وخالفه في ذلك الفارسي وأوجب إلحاقها بباب ((نعم وبئس)) فقط[٦].

وأجاز الأخفش في المسائل الكبير مد المقصور في الضرورة[٧]، ولم يوافقه عليه أحد من البصريين قال السيرافي: ((وأهل البصرة يجيزون قصر كل ممدود، ولا يفرقون بين بعضه وبعض ولا يجيز مد المقصور منهم إلا الأخفش، فإنه كان يجيز مد المقصور[٨])).

---

(١) شراب مُزٌّ: بين الحلو والحامض، والمُزُّ من الرمان: ما كان طعمه بين حموضة وحلاوة، اللسان (مزز).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٩٢-٩٣، وتعليق الفرائد ٣/ ١٣٠.

(٣) المقاصد الشافية ١/ لوحة ٣٣٣، ٢/ ١٢٩ (ط. أم القرى).

(٤) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٣٢.

(٥) الغرة ٤٩٤ (رسالة دكتوراه).

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ٢٠٥٧.

(٧) ينظر: ضرائر الشعر ٣٩.

(٨) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٠.

وقال أبوحيان وهو يتحدث عن المصدر المختص بأل وبالإضافة وبالصفة وأنه لا يجوز أن يقع تأكيدًا للفعل: ((ولكون المصدر المخصص المعرّف لا يجوز أن يقع تأكيدًا للفعل منع النحاة: ضربتُه أنْ ضربَه، وزعموا أن قول الناس: لعنه الله أن يلعنه، لحن، قال أبو إسحاق: امتنع في مثل هذا أن يؤكد به الفعل، لأن ((أنْ)) تخلص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم، وقد حُكي عن الأخفش إجازة ذلك، والذي ذكره في الكتاب الكبير إنما منعه[1])). وقال ابن الدهان في حديثه عن المصدر المؤكد: ((والأخفشُ ينفردُ في هذا البابِ بمسألةٍ لا يُجيزُها غيرُهُ، وهي: ضربْتُ زيداً أنْ ضَرَبْتُ، ويقولُ: هي في تقديرِ المصدَرِ، وإنما هو معرفة، ولا يمتنع أن يؤكِّدَ المصدرُ المعرفةَ، ورأيتُه في كتابِهِ الكبير قد منعَ من المسألة[2])).

ثانيًا: آراء للأخفش منقولة من كتاب المسائل الصغير:

منع الأخفش في المسائل الصغير أن يعرب ((أخاه)) في نحو: ((ظننت الذي الضاربُ بكرًا أخاه زيدٌ عمرًا)) بدلاً من ((بكر)) الواقع في صلة ((الضارب))،والعائد إلى الموصول هو الهاء في ((أخاه))، قال الفارقي بعد أن ذكر المثال السابق: ((وإنما منع منه أبو الحسن الأخفش، لأنه رأى أن البدل إنما يجيء بعد تمام الاسم، وإذا مضى الاسم الموصول بلا عائد منه إلى الأول لم يعتد بالبدل ولم يجز، لأن البدل يجيء مجيء الفضلة، وذلك قوله في الكتاب الصغير من مسائله.... والذي عندي أنه جائز، ووجه جوازه أنه –وإن كان يجيء مجيء الفضلة بعد الموصول الذي هو بدل منه– فليس يجيء مجيء الفضلة بعد الموصول، ولا يخرجه ذلك من صلة ما قد اتصل به عائده، وإذا كان كذلك، فهو جائز، لصحة رجوع الذكر منه إلى الأول، وإلى ما نراه من هذا أشار المازني في كتاب الألف واللام[3])).

وأجاز الأخفش في المسائل الصغير ونسبه إليه الفارسي في الحلبيات[4]وابن جني في الخصائص[5] تقديم خبر ((ليس)) عليها، قال الفارقي: ((لم يجز ((قائمًا ليس زيدٌ))، وإن جاز

---

(١) التذييل والتكميل ٧/ ١٤٩.

(٢) الغرة ٣٠٥ (رسالة دكتوراه).

(٣) تفسير المسائل المشكلة ١٢٥–١٢٦.

(٤) ٢٨٠.

(٥) ١٨٨/١.

((قائمًا كان زيدٌ)) إلا على رأي أبي الحسن الأخفش، فإنه أجازه في كتاب مسائله الصغير، وقد بينا هذا في كتابنا الموسوم بـ ((استدراك الغلط في شرح سيبويه على بعض المتأخرين))، وهذا من رديء المذاهب، وقد أغنى ذكره هناك عن تقصي ذكره هنا[1])).

وأجاز الأخفش إنابة المصدر والظرف والجار والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به[2]، وخالفه في ذلك الفارقي فقال: ((... وعلى هذا الحد من التصرف قالوا: أُدخل السجنُ زيدًا، وأُدخل القبرُ بكرًا، فأقام المفعول بحرف جر هو الذي يقوم مقام الفاعل والمفعول المطلق بغير حرف منصوبًا على ما كان معه، ولا يجوز ذلك في غير ((دخلت)) إلا على مذهب أبي الحسن الأخفش فإنه أجاز أن يقول: ضُرب في الدار زيدًا، فتقيم ما اتصل بحرف الجر مقام الفاعل مع وجود فاعل مفعول مطلق، وذلك في الصغير من مسائله، وليس بصحيح، وله موضع نتقصاه[3])).

وأجاز الأخفش تقديم المستثنى على العامل، إذا كان المستثنى منه مقدمًا، فأجاز أن تقول: القومُ إلاَّ زَيداً قامُوا، قال ابن الدهان: ((فإن قُلتَ: القومُ إلاَّ زيداً جاؤوا،لم يُجزْهُ أحدٌ إلاَّ الأخفَش، فإنه أجازَه في كتابِ المسائلِ الصغير، فقالَ: القومُ إلاَّ زَيداً قامُوا فقدَّمَ ((إلاَّ)) على العاملِ[4])). قال ابن الدهان رادًا هذا القول:((وهذا الذي ذَكَرَهُ فيه نظر، لأنَّ الفِعلَ لَيسَ لَهُ في((القوم)) –أعني الذينَ يُستثنى مِنهم– عَمَل، فلا يكونُ ((إلاَّ)) مُتَعلقه بِالفعلِ، ولو كانَ الاستثناءُ مِنَ الواوِ لكانَ قَد تَقَدَّمَتْ ((إلاَّ)) عَلَى العاملِ، ولَكان ((زيدٌ)) انْتَصَبَ بِوساطةَ ((إلاَّ)) وهُو قد جعلَهُ مُستثنىً مِنَ القومِ، والقومُ مُبتدأ، والابْتِداءُ العامِلُ فِيهِ، والمسألةُ على هذا فاسدةٌ ولو أرادَ مِثلَ ذلِكَ لقالَ: الرِّجالُ إلاَّ زَيداً ضَرَبْتُ، وبينهما فرقٌ[5])).

وتحدث البغدادي عن مسألة العطف على اسم ((إنَّ)) بالرفع قبل مجيء الخبر ورجح القول بالمنع، وعلل بقوله: ((... لأن موضع الاسم بعد ((إنَّ)) لا محرز له، لأن الطالب

---

(١) تفسير المسائل المشكلة ١٣٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٢٨– ١٢٩، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤٤– ٢٤٥، والبحر المحيط ٦/ ٣١١.

(٣) تفسير المسائل المشكلة ٣٢٢.

(٤) الغرة ٥٠٢ (رسالة دكتوراه).

(٥) الغرة ٥٠٢ (رسالة دكتوراه).

لرفعه، وهو الابتداء قد زال بـ ((إنَّ)) فامتنع العطف عليه بالرفع قبل مضيء الخبر وبعده[1])). ثم قال: ((وبما تقدم يَرد على الأخفش في قوله في المسائل الصغير: وقد يجوز أن تقول: كنتَ وكتابك إليَّ أحمقين، نصبت الكتاب أو رفعته، إلا أنك إذا رفعته كان أجود، وإنما قلت: أحمقين على المجاز لأنك تقول: إليَّ كتابًا أحمق ثم قال: الأجود: كنت وإياك مصيبًا، وهو مفعول معه، فإن قال: مصيبين على المعنى جاز من أجل أن الخبر في الحقيقة عن اثنين، انتهى كلامه، ونقلته من نسخة هي بخط ابن جني[2])).

ثالثًا: آراء للأخفش منقولة من كتاب المسائل ((هكذا)):

منع الأخفش والجمهور[3] أن يقال: لي عندَه عَشَرةٌ إلا سِتّةً، فيستثني بأكثرَ من النِّصْفِ واختلفوا في النِّصْفِ، وذلك نحو: لي عندَهُ عشرةٌ إلاَّ خمسةً، فمنهُم من يُجيزُهُ وبعضُهم لا يُجيزُهُ[4]. وأجازه الجمهور فيما دون النصف، وخالفهم الأخفش، قال ابن الدهان: ((وأجمعوا على جواز: لي عندهُ عشرةٌ إلاّ أربعةً، والأخفشُ قد أباهُ في المسائلِ[5])). ثم قال ابن الدهان مخالفًا الأخفش: ((... وإنَّما مَعنى: لي عندَهُ عَشَرةٌ إلا أربعةً، لي عندَهُ سِتةٌ، فالستةُ ليستْ بموجودةٍ في اللفظِ، وإنمَّا هِيَ موجودةٌ من طريقِ المعنى[6])).

---

(١) حاشية على شرح بانت سعاد ٢/١٦٦.

(٢) حاشية على شرح بانت سعاد ٢/١٦٦.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٨٥، والارتشاف ٣/١٥٠٠، والجنى الداني ٥١٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٨٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤٩، وارتشاف الضرب ٣/١٥٠٠، والجنى الداني ٥١٢.

(٥) الغرة ٤٩٥ (رسالة دكتوراه).

(٦) الغرة ٤٩٥ (رسالة دكتوراه).

الخاتمة:

وبعد هذه الدراسة الموجزة لكتابي ((المسائل الكبير)) و((المسائل الصغير)) لأبي الحسن الأخفش وأثرهما في النحويين، لعل من المفيد تلخيص أبرز ما جاء فيها في النقاط الآتية:

١- أبو الحسن الأخفش عالم ثقة فذ، فهو أحد العلماء المشهورين، ومن متقدمي النحويين البصريين، وإمام المدرسة البصرية بعد سيبويه، وكتاباه ((المسائل الكبير)) و((المسائل الصغير))، يعدان من أشهر مؤلفاته - مع كتابه ((معاني القرآن)) -، وهما أول كتابين يؤلفان في النحو بعد كتاب سيبويه.

٢- ((المسائل الكبير)) و((المسائل الكبرى)) و((المسائل الكبيرة)) و((المسائل الكبار)) أربعة أسماء لكتاب واحد، والاسم الأول منها هو تسمية المؤلف، والبقية من تصرف النحويين الناقلين لبعض نصوص الكتاب، وكذلك الحال في المسائل الصغير، والمسائل الصغرى، والمسائل الصغيرة.

٣- كتابا ((المسائل الكبير)) و((المسائل الصغير)) لايزالان في عداد الكتب المفقودة.

٤- بلغت النقول التي أحالها النحويون إلى أحد كتابي المسائل -حسب ما اطلعت عليه- سبعة وتسعين نقلاً، منها واحد وخمسون نقلاً عن ((المسائل الكبير))، وثمانية عشر نقلاً عن ((المسائل الصغير))، وهناك ثمانية وعشرون نقلاً أحالها من أوردها إلى ((كتاب المسائل))، (هكذا)، بحذف الصفة، وفاعل ذلك إما أنه يريد ((كتاب المسائل الكبير))، لكونه الأشهر، والأضخم، وإما أنه يرى أن الكتابين يشكلان بمجموعهما كتابًا واحدًا يصح أن يطلق عليه عنوان ((كتاب المسائل)).

٥-كتابا ((المسائل الكبير)) و((المسائل الصغير))- ومن خلال النصوص المنقولة عنهما ووصف بعض النحويين لهما - كتابان في النحو، فجميع ما اطلعت عليه من نصوص ومسائل محالة إلى أحد الكتابين وعددها سبعة وتسعون نقلاً، تناول فيها أبو الحسن مسائل نحوية أو إعرابية ما عدا عدة مسائل صرفية قليلة، ومسألة لغوية واحدة.

٦- الوصفان ((الكبير)) و((الصغير)) يظهر أنهما ليسا للمادة أو الأسلوب، وصعوبتهما أو سهولتهما -كما ظن بعض الباحثين- وإنما إلى حجم الكتاب فقط.

٧- سبب تأليف ((كتاب المسائل الكبير)) ذكره أبو الحسن بنفسه، حيث ذكر أنه لما دخل بغداد بعد وفاة سيبويه واتصل بالكوفيين، ورأى اهتمامهم بالمسائل المتفرقة في النحو والصرف صنع لهم ((كتاب المسائل الكبير)).

٨- كان لأبي الحسن تأثير كبير في الكوفيين بسبب تأليفه لهم كتابين من أهم كتبه، هما: المسائل الكبير، ومعاني القرآن، وقد اطلع الكوفيين على تفاصيل مذهب البصريين من خلال هذين الكتابين.

٩-ذكر بعض النحويين أن أسلوب أبي الحسن في الكتابين أسلوب يميل إلى الصعوبة والتعقيد وما عثر عليه الباحث من نصوص منسوبة إلى أحد الكتابين يخالف ما ذُكر، فهي نصوص واضحة لا غموض فيها ولا تعقيد.

١٠- اشتمل الكتابان على العديد من الشواهد الشعرية، والروايات النثرية، التي رواها الأخفش عن العرب مباشرة، أو نقل روايتها عمن سمعها منهم.

١١- عني النحويون بالكتابين عناية كبيرة، وذلك من خلال: دراستهما، ونسخهما والحرص على امتلاكهما، وترتيب أبوابهما، والجمع بين مسائلهما، وشرحهما وتوضيحهما، والاعتماد عليهما، والسير على منوالهما في التأليف.

١٢- ظهر لي من خلال تتبع النصوص والمسائل المنسوبة إلى أحد كتابي المسائل للأخفش أنه كان لهما تأثير كبير في النحويين من خلال الأمور الآتية:

- اعتمادهم عليهما في إثبات بعض الشواهد أو اللغات.
- اعتمادهم عليهما في نقل مذاهب بعض العرب.
- اعتمادهم عليهما في توجيه بعض ما ورد عن العرب.
- اعتمادهم عليهما في تصحيح بعض الشواهد.
- اعتمادهم عليهما في نفي شيء ما عن العرب.
- نقل أمثلتهما واعتمادها.
- الاستدراك على أمثلتهما.
- اعتمادهم عليهما في نقل آراء بعض النحويين.
- اعتمادهم عليهما في إثبات آراء لأبي الحسن مخالفة لما نُسب إليه.
- إيراد تعليلات الأخفش في أحد كتابي المسائل واعتمادها.

- اللجوء إلى أحد كتابي المسائل لحسم الخلاف في بعض القضايا النحوية.
- شرح كلام الأخفش في كتاب المسائل.

١٣- لم يكن موقف النحويين إزاء ما ينقلونه من آراء أبي الحسن في أحد كتابي المسائل واحداً بل تعددت مواقفهم، فتارة يوافقون الأخفش فيما ذهب إليه، وتارة يخالفونه، وتارة يلتزمون الصمت حيال ما ينقلون.

هذه جملة من أبرز ما جاء في البحث، وهناك أشياء بارزة أخرى تراها منثورة فيه، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

ثبت المصادر والمراجع:

١- أخبار النحويين البصريين. أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ت (٣٦٨هـ): تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط (١) ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م.

٢- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني: تحقيق د. عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ط ١، ١٤٠٦هـ.

٣- الأشباه والنظائر في النحو. جلال الدين السيوطي: تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط ٣، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٤- الأصول في النحو. أبوبكر محمد بن سهل بن السراج: تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط (٣) ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٥- إعراب القرآن. أبوجعفر النحاس: تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط (٣) ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٦- إنباه الرواة على أنباه الرواة. أبو الحسن القفطي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة)، ط (١) ١٤٠٦هـ.

٧-الإنصاف في مسائل الخلاف. أبو البركات الأنباري: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي.

٨-إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون. اسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البابانى: عنى بطبعه: محمد شرف الدين بالتقايا والمعلم: رفعت بيلكه الكليسى الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت.

٩- البحر المحيط. أبوحيان الأندلسي: تحقيق عادل عبدالموجود،وعلي معوض، دار الكتب العلمية،ط (١) ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٠- البديع في علم العربية. مجد الدين ابن الأثير: (الجزء الأول)تحقيق د.فتحي أحمد علي الدين،من منشورات جامعة أم القرى عام ١٤٢٠هـ

١١- البسيط في شرح جمل الزجاجي. ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمدالقرشي: تحقيق د. عياد الثبيتي،دار الغرب الإسلامي (بيروت)، ط (١) ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

١٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي: تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية (صيدا - بيروت) ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٣- بقية الخاطريات. أبو الفتح بن جني: تحقيق د. محمد أحمد الدالي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ.
١٤- البلغة في تراجم أئمة النحوواللغة. الفيروز آبادي: تحقيق د.محمد المصري، منشورات مركزالمخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت،١٤٠٧هـ.
١٥- التبيان في إعراب القرآن. أبو البقاء العكبري: وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية(بيروت)،ط(١) ١٤١٩هـ.
١٦- تذكرة النحاة. أبوحيان الأندلسي: تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، ط (١) ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبوحيان الأندلسي: تحقيق د. حسن هنداوي، ط (١)، دار القلم بدمشق، دار كنوز إشبيليا، في الرياض.
١٨- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. الدماميني: تحقيق د. محمد بن عبدالرحمن المفدى، الطبعة الأولى.
١٩- التعليقة على كتاب سيبويه. أبوعلي الفارسي: تحقيق د. عوض بن حمد القوزي .
٢٠- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش: تحيق د.علي فاخر وزملائه، دار السلام، القاهرة، ط (١) ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٢١- تهذيب التذكرة. أبو الفتح عثمان بن جني: مخطوطة من إيران، مصورة من نسخة الأستاذ الدكتور صالح بن حسين العايد.
٢٢- تهذيب اللغة . أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري: تحقيق عبدالسلام هارون، الدار المصرية، مطابع سجل العرب.
٢٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي: تحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط (٢).
٢٤- الجنى الداني في حروف المعاني. الحسن المرادي: تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط (١) ١٤١٣هـ.
٢٥- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي.أحمد بن محمد الشهاب الخفاجي: دار صادر (بيروت).

٢٦- حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام. عبدالقادر البغدادي: تحقيق نظيف محمد خواجه، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٢٧- الحيوان. الجاحظ: تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، دار الجيل، ودار الفكر، بيروت، ط(١) ١٩٨٨م.
٢٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبدالقادر البغدادي: تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (٤) ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٩- الخصائص. أبوالفتح عثمان بن جني: تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية .
٣٠- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي: تحقيق علي محمد معوض وزملائه، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط (١) ١٤١٤هـ.
٣١- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس. شرح وتعليق د.محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة (بيروت) ط (٧) ١٤٠٣هـ
٣٢- ديوان العجاج. رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه. تحقيق د. عزة حسن، مكتبة دار الشرق (بيروت).
٣٣- ديوان كثير عزة. تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة (بيروت) ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
٣٤- ديوان كعب بن زهير. تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٩٨٧م.
٣٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني.أبوالفضل محمود الألوسي: دار إحياء التراث العربي (بيروت).
٣٦- السراج المنير للجامع الصغير. إسماعيل بن إبراهيم العلوي: تحقيق د. ناصر محمد كريري، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود.
٣٧- سرصناعة الإعراب. أبوالفتح ابن جني: دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم (دمشق)، ط (٢) ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٣٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن العماد الحنبلي: دار الكتب العلمية (بيروت).
٣٩- شرح أبيات مغني اللبيب. عبدالقادر البغدادي: تحقيق عبدالعزيز رباح و أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث (دمشق)،ط (٢) ١٤٠٧هـ
٤٠- شرح التسهيل. محمد بن عبدالله بن مالك: تحقيق د.عبدالرحمن السيد و د.محمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر،ط (١)١٤١٠هـ.

٤١- شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور الإشبيلي: تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب (بيروت)، ط (١) ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٤٢- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب.رضي الدين محمدبن الحسن الاستراباذي: تحقيق د.حسن بن محمد الحفظي، ود. يحيى بشير المصري. منشورات جامعة الإمام، ط(١).
٤٣- شرح عيون كتاب سيبويه. أبونصر هارون بن موسى المجريطي القرطبي: تحقيق د. عبدربه عبداللطيف، ط (١) ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٤٤- شرح الكافية الشافية. محمد بن عبدالله بن مالك: تحقيق د. عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون، ط (١) ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٤٥- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. أبوعلي الفارسي: تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني (بغداد).
٤٦- شرح المفصل. ابن يعيش: عالم الكتب، بيروت.
٤٧- شرح المقرب المسمى التعليقة. بهاء الدين بن النحاس: تحقيق خيري عبدالراضي عبداللطيف، دار الزمان، المدينة المنورة، ط (١) ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٤٨- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية.تقي الدين النيلي(من علماء القرن السابع الهجري): تحقيق د. محسن سالم العميري، منشورات جامعة أم القرى، ط (١).
٤٩- ضرائر الشعر. ابن عصفور الإشبيلي: تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط (٢) ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٥٠- طبقات النحويين واللغويين. أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي: تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط (٢).
٥١- الغُرَّةُ في شَرْح اللُّمَع. ابن الدهان النحوي: من أول باب (إن وأخواتها) إلى آخر باب (العطف) رسالة دكتوراه من إعداد فريد الزامل، جامعة الإمام، ١٤٣٠-١٤٣١هـ.
٥٢- الفهرست. محمد بن إسحاق بن النديم: اعتنى بها وعلق عليها إبراهيم رمضان، دار المعرفة (بيروت)، ط (٢) ١٤١٧هـ.
٥٣- قواعد المطارحة. ابن إياز النحوي: تحقيق علي الفضلي، رسالة علمية من جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٥٤- الكتاب. عمروبن عثمان بن قنبر " سيبويه ": تحقيق عبدالسلام هارون،مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (٣) ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٥٥- اللامات. أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي: تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، ط (٢) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٥٦- اللامات. علي بن محمد الهروي: تحقيق د.أحمد عبدالمنعم الرصد، مطبعة حسان (القاهرة)،١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٥٧-اللباب في علوم الكتاب. عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي: تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤١٩هـ-١٤١٤م.
٥٨-اللباب في علل البناء والإعراب. أبو البقاء العكبري: تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق) ط (١).
٥٩- ما يحتمل الشعر من الضرورة. أبو سعيد السيرافي: تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط (٢) ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٦٠- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة. أبوالحسن علي بن إسماعيل بن سيده: تحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
٦١- مراتب النحويين. أبو الطيب اللغوي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ١٣٩٤هـ.
٦٢- مجالس العلماء. أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي: تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط (٣) ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٦٣- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. جلال الدين السيوطي: تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه، دار الجيل (بيروت).
٦٤- المسائل الحلبيات. أبوعلي الفارسي: تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم(دمشق)،دار المنارة (بيروت)،ط (١) ١٤٠٧هـ.
٦٥- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. أبوعلي الفارسي: تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني (بغداد).
٦٦- المساعد على تسهيل الفوائد. بهاء الدين ابن عقيل: تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦٧- المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح. أبو الحجاج بن يسعون: تحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني، من مطبوعات الجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٢٩هـ.
٦٨- معاني القرآن. أبوزكريا يحيى بن زياد الفراء: تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، دار السرور.
٦٩- معاني القرآن. سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط: تحقيق د. عبدالأمير محمد الورد، عالم الكتب (بيروت)، ط (١) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٧٠- معجم الأدباء. ياقوت الحموي: دار المستشرق (بيروت).
٧١- معجم البلدان. ياقوت الحموي: تحقيق فريد الجندي، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط (١) ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٧٢- المفصل في علم العربية. جارالله الزمخشري: دار الجيل (بيروت).
٧٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. أبو إسحاق الشاطبي: تحقيق مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة أم القرى، ط (١) ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٧٤- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. بدر الدين العيني: تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤٢٦هـ.
٧٥- المقتضب. أبو العباس المبرد: تحقيق د.محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي في مصر ١٤١٥هـ.
٧٦- المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي.رضي الدين إبراهيم بن أحمد بن جعفر.(من أول الكتاب إلى نهاية باب الفصل): رسالة دكتوراه من إعداد عبدالرحمن بن عبدالله الخضيري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٧٧- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. أبو البركات الأنباري: تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار (الأردن)، ط (٣) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٧٨- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. إسماعيل باشا البغدادي: مكتبة المثنى (بغداد).
٧٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. جلال الدين السيوطي: تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٨٠- الوافي بالوفيات. صلاح الدين الصفدي؛ دار النشر فرانز شتايز، جمعية المستشرقين الألمانية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٨١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. أحمد بن خلكان؛ تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر (بيروت).

* * *